وثيقة رقم ٢٤:

البيان الختامي لمؤتمر لندن حول دعم السلطة الفلسطينية[٢٤] [مقتطفات]

لندن، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥

(....) يجري عقد لقاء لندن ... لتقديم الوعود وإتاحة الفرص للفلسطينيين والإسرائيليين. والغرض منه حشد المجتمع الدولي دعماً لخطط السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات دولة قادرة على البقاء. وبذلك يساعد هذا اللقاء على استمرارية العملية السلمية التي تمّ تجديد العمل بها الآن.

أدان المشاركون الهجوم الذي جرى في تل أبيب في ٢٥ شباط/ فبراير، وعبروا عن عزمهم على وجوب إنهاء العنف، وألا يسمح له تخريب العملية السلمية. ورحبوا بالتزام الرئيس عباس على تقديم المسؤولين عن ذلك الهجوم للمحاكمة.

أكد المشاركون على التزامهم بتحقيق تسوية لهذا الصراع من خلال المفاوضات المباشرة المؤدية لغاية وجود دولتين – دولة إسرائيل تنعم بالسلام والأمن، ودولة فلسطين تنعم بالسيادة والاستقلال، قادرة على البقاء، وديمقراطية، ومتصلة الأراضي – تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. كما أكد المشاركون على التزامهم بالتوصل لتسوية عادلة وشاملة ودائمة تتماشى مع ما تنادي به خارطة الطريق ومبنية على قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و١٥٠٥.

وأشار المشاركون إلى الأهمية المستمرة لتصريح الرئيس بوش في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. كما أكدوا على أهمية مبادرة ولي العهد الأمير عبد الله بموجب ما تشير إليه خارطة الطريق – والتي أقرتها قمة جامعة الدول العربية في بيروت. وناشد المشاركون جميع المعنيين على تحقيق هذه المبادرة.

وأكد المشاركون بالاجتماع على التزامهم بخارطة الطريق، وناشدوا جميع الأطراف في الصراع على احترام الالتزامات المبينة بخارطة الطريق والتمسك بها. ويساعد لقاء لندن السلطة الفلسطينية في هذا السياق.

رحّب المشاركون بالخطوات الهامة التي اتخذها كلا الطرفين خلال الأسابيع الماضية، بما فيها التطور الهام الذي تمّ الإعلان عنه في شرم الشيخ، في مصر، في ٨ شباط/ فبراير. وبينما أشار المشاركون إلى أن الوضع على أرض الواقع يبقى هشاً، شددوا على أهمية العمل تجاه تأسيس دائرة من الخير وتجديد التطور الحاصل تجاه السلام من خلال تطبيق كامل لخارطة الطريق.

ورحّب المشاركون بحسٍّ الوعود التي قطعتها السلطة الفلسطينية التي تتمتع بقوة أكبر تحت قيادتها الجديدة. كما رحب المشاركون بخطة إسرائيل للانسحاب كخطوة نحو تحقيق رؤية الدولتين بموجب تصورات خارطة الطريق. وأيدوا موقف اللجنة الرباعية الداعي إلى أن الانسحاب من غزة يجب أن يكون كاملاً وتاماً، وأن يتمّ بطريقة تتماشي مع ما تنادي به خارطة الطريق. كما ناشدت

اللجنة الرباعية كلاً من إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التنسيق عن قرب حول الاستعداد لمبادرة الانسحاب وتنفيذها. وأكد المشاركون على أن الانسحاب يجب أن يتمّ دون أن يؤثر سلباً على مفاوضات الوضع النهائي، وبالتماشي مع القانون الدولي.

رحب المشاركون بلقاء أعضاء اللجنة الرباعية في الأول من آذار/ مارس. وقد أكد المشاركون على الدور المحوري الذي تلعبه اللجنة الرباعية في إحداث نقلة في عملية السلام من خلال الاتصالات المباشرة مع الطرفين، وطالبوا اللجنة الرباعية بأن تعكس نتائج لقاء لندن في اتصالاتها مستقبلاً مع كلا الطرفين بالتعاون مع الجهات الدولية الأخرى التي تلعب أدوار رئيسة بعملية السلام.

حدّد الرئيس عباس خطط السلطة الفلسطينية لتعزيز فعاليتها وقدراتها. وقد رحّب المشاركون بهذه الخطط.

الهدف المحوري للقاء لندن هو مساعدة السلطة الفلسطينية على تعزيز المؤسسات الفلسطينية، وبالتالي توفير أساس صلب لبناء مؤسسات دولة فلسطين مستقبلاً. وقد لاحظ المشاركون التقدم الكبير الذي أحرزته السلطة الفلسطينية بهذا الصدد. ومن شأن القيام بالمزيد لبناء جهاز أمني أكثر فعالية وحكم أفضل وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، بوجود دعم دولي ملائم وموجّه على نحو فعال، أن يحسن من قدرات السلطة الفلسطينية لتقديم فوائد حقيقية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة، وأن يؤدي للنجاح بتولي إدارة الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل.

ومن شأن التزام السلطة الفلسطينية الصادق بتطبيق خطة قابلة للاستمرارية للإيفاء بمعايير الحكومة الصالحة أن يفتح الطريق للحكومات المانحة لتقديم دعم متجدد في فلسطين. وتمت الإشارة إلى أن أي دعم ناشئ عن هذا اللقاء سيكون تماشياً مع أولويات الفلسطينيين، وأن المساعدات المالية ستكون بالتماشي مع خطة التنمية الفلسطينية على المدى المتوسط. وقد أشار المشاركون إلى أن لدى السلطة الفلسطينية عدداً من الاحتياجات العاجلة للتمويل على المدى القصير، وشجعوا المجتمع الدولي بشدة على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

وأدرك المشاركون في لقاء لندن بأن تطبيق الالتزامات التي قطعتها السلطة الفلسطينية على نفسها يشكل خطوة كبيرة في تطبيق الالتزامات بموجب خارطة الطريق. وفي ذات الوقت، ناشد المشاركون إسرائيل لاتخاذ إجراءات، ويتوقعون منها ذلك، فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

أيد وشجع لقاء لندن عدداً من الخطوات التي حددتها السلطة الفلسطينية، ووافق على خطوات لتقديم الدعم الدولي في مجالات:

- الحكم
- الأمن
- التنمية الاقتصادية

وأيّد اللقاء نية فرقة العمل حول الإصلاح الفلسطيني ولجنة التنسيق الآنية لوضع آليات للمتابعة لإعطاء زخم أكبر لنشاطاتهما في مجالات الحكم والتنمية الاقتصادية. وسوف ترأس الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة توجيهية فيما يتعلق بموضوع الأمن.

وقد التزم المشاركون بالمتابعة في جميع المجالات الثلاث – الحكم والأمن والتنمية الاقتصادية، وبشكل خاص:

١. مراجعة والإعلان عن التقدم الذي تحرزه السلطة الفلسطينية في مقابل الرؤية المحددة في لقاء لندن وفي مناسبات سابقة.

٢. تحريك المساعدات الدولية لجهود السلطة الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأولويات على المدى القصير، بموجب ما تمّ تحديده في لقاء لندن، وكذلك استجابة للتطورات الأخرى.

أشار المشاركون إلى أن الإجراءات التي تتخذها السلطة الفلسطينية في بعض المجالات المحددة تتطلب تعاوناً وتسهيلات من قبل إسرائيل. وبشكل خاص، يعتمد إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، بموجب ما أشارت لجنة التنسيق الآنية، على تفكيكٍ على نحو واسع لأنظمة إغلاق الطرق والمدن وغير ذلك من القيود التي تفرضها إسرائيل على تحركات الأفراد والبضائع. ستعمل آليات المتابعة على التنسيق مع الحكومة الإسرائيلية للمساعدة على توفير ظروف مؤدية (على المدَيينّ الطويل والقصير) لتدعيم السلطة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار بالأولويات الفلسطينية واحتياجات الأمن الإسرائيلية. يجب أن تتماشى هذه الآليات، وكذلك الدعم الدولي بمجمله، تماماً مع القانون الدولي. ويجب أن يتضمن ذلك مؤشرات، أو معايير، بالنسبة لظروف التنمية الاقتصادية يضعها البنك الدولي بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. (....)

وثيقة رقم ٢٥:

نص كلمة رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع للمجلس التشريعي لنيل الثقة بالحكومة[٢٥]

٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥

الأخ رئيس المجلس التشريعي

الأخوات والأخوة أعضاء المجلس

الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله

أحييكم أفضل تحية، وأشكر لكم تعاونكم ودعمكم، وأرجو أن يتواصل تعاوننا ودعمكم لنا في هذه الظروف لنتمكن من تحمل المسؤولية الصعبة، التي أُلقيت مجدداً علينا، وراجياً أن تنال الحكومة

التي أتقدم بها إليكم اليوم على ثقة مجلسكم الكريم، للعمل معكم كل في نطاق واجباته، لاجتياز هذه المرحلة الدقيقة والصعبة من حياة شعبنا الصامد الصابر، وبلوغ الأهداف التي نتطلع إليها، وفي المقدمة منها إنهاء الاحتلال والاستيطان والجدار، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على خطّ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحلّ قضية اللاجئين حلاً عادلاً على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

لقد كانت الأسابيع القليلة الماضية، منذ رحيل القائد الخالد ياسر عرفات رحمه الله، وحتى انتخاب الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وحتى بعد ذلك، أسابيع فلسطينية بامتياز، حافلة بالوقائع والتطورات التي تبعث على الاعتزاز بهذا الشعب، وبمؤسساته وقواه السياسية، عرفنا خلالها كيف نعبر عن احتراماً وإجلالنا وحزننا على رحيل قائدنا الخالد الشهيد ياسر عرفات، وعرفنا خلالها كذلك كيف نواصل المسيرة ونفعل مؤسساتنا، ونرصّ صفوفنا، فاجتزنا جميعاً، وبنجاح غبطنا عليه الأشقاء والأصدقاء، تجربة ملء الفراغ ونقل السلطة بتصميم ويسر شديدين بدءاً بتنصيب رئيس المجلس التشريعي رئيساً مؤقتاً للسلطة، وإجراء المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية بتاريخ ٢٣-١٢-٢٠٠٤ ، و٢٨-١-٢٠٠٥، وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٩-١-٢٠٠٥ وانتخاب الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، كان ذلك كله في إطار مشهد ديمقراطي تعددي شقيق، خيّب فأل كل الذين راهنوا على وقوع فراغ دستوري، واقتتال داخلي، الأمر الذي يدعونا حقاً إلى الفخر بهذه التجربة الديمقراطية التي منحتنا مزيداً من المنعة والقوة والمضاء والفعالية، على طريق استكمال مشروعنا الوطني الكبير.

وإذ أهنئ شعبنا الفلسطيني كله بنجاحه الذي تحقق خلال هذه المرحلة الصعبة برصّ صفوفه، ووضع القانون الأساسي كله موضع التنفيذ ونجاح الأخ الرئيس أبو مازن بثقة شعبنا نؤكد أمامكم أننا سنعمل معكم ومع الأخ الرئيس أبو مازن لاستكمال هذه المسيرة الصعبة، من أجل بلوغ أهدافنا الوطنية الكبرى بالحرية والاستقلال، وتعزيز التقاليد الديمقراطية، وإعادة تعمير الوطن، وفرض سيادة الأمن والقانون ، وتحقيق الحياة الحرة الكريمة لأبناء شعبنا المناضل.

وليس لدي شكّ في أنكم تتفقون معي على أن المهمة التي تنتظرنا جميعاً مهمة ثقيلة وصعبة، وأن الآمال التي يعلقها علينا أبناء شعبنا آمال كبيرة وعريضة، وأن التحديات التي تقف في وجوهنا تحديات صعبةٌ وشاقةٌ، وفي المقدمة منها التحدي الذي يواجهنا كل ساعة وكل يوم والذي يتمثل في الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري والحصار والإغلاق، إلا أن لدينا، دون أدنى ريب، الثقة الكاملة بقدرتنا على النهوض بمسؤولياتنا كاملة غير منقوصة، ومواجهة التحديات والمصاعب والمعيقات، بروح وثابة وعزم لا يلين، تماماً على نحو ما تحكيه فصول ملحمة البقاء والصمود والانبعاث الفلسطينية على مدار العقود الطويلة الماضية.

ودون أن نقلل من وزن كل تلك المعيقات والمصاعب التي يعيد الاحتلال الإسرائيلي إنتاجها على نحو يومي، ومن غير أن نهون من أمر الظروف غير المواتية التي تحيط بنا وبمسيرة عملنا الوطني، فإننا ندرك في الوقت ذاته عمق مسؤولياتنا الذاتية إزاء ما أصاب هذه المسيرة من خلل وإخفاقات، ليست كلها من صنع الاحتلال البغيض، خصوصاً ما اتصل منها بالإدارة الوطنية، وتعلق منها بالرؤية الذاتية، (لا سيما مفردات إعادة البناء والإصلاح، وتحقيق أمن المواطن، وتجويد أداء الأجهزة والإدارات والمؤسسات).

ومن هنا، فإن هذه الحكومة التي أعرضها عليكم اليوم، وبالتعديلات المقترحة لنيل ثقة مجلسكم الكريم، تؤكد على كل تلك الثوابت والمبادئ والمهام التي سبق لحكومتي السابقة أن تعهدت الالتزام بها، لدى تقديم فريقها الوزاري السابق لمجلسكم الموقر، وما زلت مع إعطاء الأولوية والتركيز على القضايا الأساسية الثلاث التي ركز عليها الأخ الرئيس أبو مازن وهي الأمن– والإصلاح. والتحضير للانتخابات القادمة: التشريعية والمحلية. وتجدد هذه الحكومة أمامكم العهد بمواصلة العمل لتحقيق هذه المهام، بالتعاون الكامل مع الأخ الرئيس ومع مجلسكم الكريم.

وندرك أن المهام التي تنتظرنا جسيمة، وأن طريقنا لبلوغها طويل وشاقّ، وأن ما في أيدينا من مقومات وإمكانيات لهو شحيح، إلا أننا ندرك في الوقت ذاته أن قدرة شعبنا على العطاء كبيرة وبلا حدود، وأن السنوات الطويلة القاسية التي مرّت بنا علمتنا فنّ البقاء والتكيف والصمود، وزادت من صلابة المعدن الفلسطيني النبيل، ومن قدرتنا على الابتكار والإبداع، الأمر الذي يزيدنا اليوم ثقة، وعلى نحو أعمق من أي وقت مضى، بأننا سوف نجتاز الاختبارات المتبقية أمامنا بنجاح واقتدار، ونحقق الآمال التي اختمرت في صدورنا طويلاً، وألهمتنا كل هذا الصمود الأسطوري، ووضعت أقدامنا على أول الطريق الطويل.

وبناء على ما ورد في خطاب الأخ الرئيس أبو مازن في حفل التنصيب أمام مجلسكم الكريم، لا سيما ما تعلق بتجديد الثقة وتكليفه لي برئاسة الحكومة التي حدد مهامها في ثلاث [ثلاثة] محاور رئيسة هي: الأمن والإصلاح والتحضير للانتخابات، فإنني أودّ أن أعرب عن شكري للأخ أبو مازن على ثقته الغالية، وأعبر له ولكم ولأبناء شعبنا عن تصميمنا على العمل بكل جهد ممكن لتحقيق مصالح شعبنا مع التركيز على:

أولاً: تحقيق أمن المواطن، بكل ما يشتمل عليه هذا المفهوم من متطلبات عملية وتدابير وإجراءات قانونية محددة، من منطلق الإدراك التامّ أنه من غير توفر هذا الشرط الأساسي، وأعني به تحقيق الأمن، فإنه لا سبيل أمامنا لمعالجة كل ما يعتور [يعتري] واقعنا الداخلي من مخاطر وأخطاء إلا بتحقيق الأمن وفرض النظام وسيادة القانون.

من هذا المنطلق، فإن الحكومة ممثلة بوزير داخليتها تتعهد أمامكم، أن تولي الأمن كل اهتمام مخلص

وجادّ، وأنها ستتعهد [ستولي] القوى الأمنية الفلسطينية كل رعاية مستطاعة، سواء من ناحية التدريب والتأهيل وإعادة الهيكلة، أو من ناحية تحديد واعتماد الإطار القانوني لعملها، ليصبح عمل المؤسسة الأمنية وعمل كبار قادتها قائماً ومنتظماً وفق قانون واضح، يحدد نطاق المهام والواجبات بكل شفافية، ويوجب المساءلة أمام الأطر التنفيذية المسؤولة وأمام مجلسكم الموقر دون تردد.

وعليه، فإننا نجدد التزام الحكومة أمامكم بالعمل، بكل جهد ممكن، على تحقيق الأمن دون إبطاء، مع التزامنا التامّ بالحفاظ على حرية الرأي والفكر والاجتهاد، وبتجنب أي قتال داخلي أو احتراب، مؤكدين أن الدم الفلسطيني حرامٌ وخطٌ أحمر، ومتمسكين من أول الأمر إلى منتهاه، بوحدانية السلطة وبوحدانية واحترام القانون ومركز اتخاذ القرار الوطني.

ثانياً: إن هذه الحكومة تتعهد أمامكم بأنها ستمضي بخطى أسرع من سابقتها، وبالتعاون معكم ومع الرئاسة ومع القضاء لتفعيل جهاز القضاء ووزارة العدل والنائب العام، وتوفير كل متطلبات قيام هذا المرفق الحيوي، بكل ما هو منوط به من واجبات، وكل ما هو معلق عليه من آمال، [لا] سيما ونحن ندرك جميعاً أنه بدون سلطة قضائية فعالة ومؤهلة، فإنه يستحيل معالجة بواطن الخلل والفساد والفوضى وكل أشكال التعديات، وأنه من غير ذلك لا مجال لفرض القانون والنظام العام، ولا مكان لتنمية اقتصادية أو استقرار اجتماعي، الأمر الذي يدفعنا إلى العمل بكل قوة لتعزيز سلطة القضاء وتوفير الانسجام التام والتنسيق بين وزارة العدل والنائب العام والمجلس الأعلى للقضاء حسب القانون، وتحديد المهام بوضوح دون لبس، بإزالة الغموض من النصوص القانونية، وكذلك بإصدار القوانين اللازمة واعتمادها في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً: مواصلة عملية الإصلاح الشامل في كافة المجالات، خاصة منها (المجالات الاقتصادية والمالية والأمنية والإدارة العامة، باعتبارها عملية متواصلة دون انقطاع، بدأتها الحكومات السابقة، وستستمر فيها هذه الحكومة والحكومات اللاحقة بالتعاون التامّ معكم ومع مؤسسات المجتمع المدني).

ونحن اليوم عازمون على المضي قدماً في مسيرة الإصلاح وتنفيذ برنامج الإصلاح الوطني، انطلاقاً من المحاور التي سبق أن حددها الراحل الكبير ياسر عرفات في آخر خطاب له أمام مجلسكم الكريم، واستناداً إلى وثيقة الإصلاح التي كان مجلسكم التشريعي قد صادق عليها عام ٢٠٠٢ وبالمضي قدماً كذلك في تنفيذ الخطة التي أقرتها الحكومة السابقة، وذلك باعتبار أن الإصلاح هو حاجة داخلية فلسطينية ملحة، ومتطلباً أساسياً من متطلبات تعزيز الصمود الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وشرطاً لا بدّ منه لإعادة البناء والإعمار.

رابعاً: التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية واستكمال الانتخابات البلدية في مواعيدها المحددة، والإعداد الجيد لها، مع الاستفادة من تجربة الانتخابات الرئاسية والبلدية التي تمت، وبالعمل على

تلافي أية أخطاء حدثت خلالها. وذلك بالتعاون معكم ومع الرئاسة ولجنة الانتخابات المركزية. من هنا فإننا ماضون دون ريب لاستكمال هذه العملية الديمقراطية إلى نهاياتها، واتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاز هذا الاستحقاق البالغ الحيوية، بكل متطلباته وشروطه، وفي طليعتها عناصر الشفافية والنزاهة، كي نجدد للمؤسسة التشريعية شرعيتها، وكي نفتح طريق المشاركة واسعاً أمام الأجيال الشابة، وإرساء تقاليد تداول السلطة والمسؤولية، على النحو الذي يلبي آمال هذا الشعب ويلامس تطلعاته في تكريس تجربة ديمقراطية فلسطينية تحاكي أرفع ما لدى المجتمعات الديمقراطية من أعراف.

الأخوات والأخوة

واليوم، ونحن نقف على أعتاب مرحلة هامة وخطيرة تتطلب منا جميعاً بذل الجهود المضاعفة، وإظهار الإرادة القوية، وتحمل المسؤوليات الوطنية بكل أمانة وإخلاص وجدية، فإن هذه الحكومة التي نأمل أن تحظى بثقتكم ومساندتكم، تجدد العهد أمامكم وأمام أبناء شعبنا، أنها ستلتزم بتحقيق المهام المحددة لها، وخاصة في مجال الأمن والإصلاح، وبالاهتمام كذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبطالة المستشرية، والتحضير للانتخابات التشريعية المقبلة، لإجرائها في أجواء من الحرية والنزاهة والشفافية.

ولا يفوتني وأنا أعرض على مجلسكم الكريم أعضاء الفريق الوزاري لنيل ثقة مجلسكم الكريم، أن أنوه عالياً بالجهود الحثيثة التي بذلها الأخ الرئيس أبو مازن وما يزال يبذلها بحرص ودأب شديدين، وفي مقدمتها الحرص على الحوار مع مختلف القوى والفصائل والفعاليات الوطنية، لتصليب جبهتنا الداخلية من جهة، وتعزيز قدرة السلطة الوطنية من جهة ثانية على النهوض بمسؤولياتها الجسيمة في هذه المرحلة بقوة واقتدار، وأنوه على وجه خاص بإصرار الأخ أبو مازن على إنجاح الحوار الداخلي، وتمكينه من توحيد الموقف الوطني في مواجهة أهمّ استحقاقات هذه المرحلة، وأعني بذلك تحقيق التهدئة التي فتحت الطريق أمام إعلان وقف متبادل لإطلاق النار، وكف يد إسرائيل عن مواصلة العدوان علينا، مع ما لحق ذلك من إجراءات بناء ثقة، تقوم بموجبها الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن أسرانا جميعاً وتشكيل لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية لتحديد المعايير الواجبة الإتباع بالإفراج عن أسرانا الأبطال، والانسحاب من المناطق السيادية الفلسطينية، ورفع الحواجز وتسليم رفات عدد من الشهداء الأبرار، ووقف المطاردات ضدّ إخوتنا المناضلين وعودة المبعدين.

أيها الأخوة أشكركم جميعاً، وأتوجه من على منبر مجلسنا التشريعي بالتحية والتقدير والوفاء لأبناء شعبنا الفلسطيني البطل في داخل الوطن وخارجه، كما أتوجه بالتحية والتقدير إلى أسرانا الأبطال ونعاهدهم أن تظلّ قضية حريتهم وعودتهم إلينا سالمين غانمين، تحتل الأولوية في سلم اهتماماتنا الوطنية.

وكل التحية وكل التقدير والإجلال إلى شهدائنا الأبرار، أبطال الحرية والاستقلال، يتقدمهم القائد الخالد الرمز الشهيد ياسر عرفات أبو عمار الذي سنظلّ أوفياء له وللمبادئ التي ضحى من أجلها.

الأخوة والأخوات، فيما يلي أسماء الحكومة التي أعرضها على مجلسكم الكريم للثقة والدعم:

١. د. نبيل شعث، نائب لرئيس الوزراء.
٢. د. سلام فياض، وزيراً للمالية.
٣. د. صائب عريقات وزيراً للشؤون المدنية وملف المفاوضات.
٤. اللواء نصر يوسف، وزيراً للداخلية والأمن الوطني.
٥. د. ناصر القدوة، وزيراً للشؤون الخارجية.
٦. ناهض الريس، وزيراً للعدل.
٧. رفيق النتشة، وزيراً للعمل.
٨. نعيم أبو الحمص، وزيراً للتربية والتعليم العالي.
٩. عزام الأحمد، وزيراً للاتصالات والتكنولوجيا.
١٠. هشام عبدالرازق، وزيراً لشؤون الأسرى والمحررين.
١١. جمال الشوبكي، وزيراً للحكم المحلي.
١٢. إبراهيم أبو النجا، وزيراً للزراعة.
١٣. حكمت زيد، وزيراً للنقل والمواصلات.
١٤. جواد الطيبي، وزيراً للصحة.
١٥. غسان الخطيب، وزيراً للتخطيط.
١٦. نبيل عمرو، وزيراً للإعلام.
١٧. محمد دحلان، وزيراً لدى رئاسة الوزراء.
١٨. يحيى يخلف، وزيراً للثقافة.
١٩. سعدي الكرنز، وزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة.
٢٠. عبد الرحمن حمد، وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
٢١. زهيرة كمال، وزيراً لشؤون المرأة.
٢٢. د. جاد إسحق، وزيراً للسياحة والآثار.
٢٣. دلال سلامة، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وثيقة رقم ٢٦:

كلمة الرئيس السوري بشار الأسد أمام مجلس الشعب السوري(٢٦) [مقتطفات]

٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥

أيها السيدات والسادة أعضاء مجلس الشعب أيها الأخوات والإخوة المواطنون.. أخاطبكم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ سورية، والمنطقة بأحداثها الكبرى التي تعيشونها بفيض مشاعركم وغيرتكم على وطنكم وتثبتون مرة تلو المرة صدق ولائكم لقيمه وحرصكم على كبريائه وكرامته، ولعل لقائي بكم اليوم في هذا الظرف الذي نمرّ فيه ينبعث من حرصي على أن تكونوا في صورة التطورات الأخيرة، وعلى أن تطلعوا بصورة مباشرة على موقع بلدكم منها.. وعلى رغبتي في أن أقدم لكم إجابة عن تساؤلات عديدة تدور في أذهانكم.. وفاء لهذه العلاقة الحميمة.. الشفافة معكم.. وتوكيداً على حقيقة أساسية هي أن ما نقوم به من أعمال وما نتخذه من مواقف.. أنتم مصدر إلهامنا الأساسي فيه. لقد عاشت سورية خلال العامين الماضيين في قلب مجموعة متشابكة من الإحداث والتطورات.. الإقليمية والدولية التي تسارعت بصورة عاصفة.. وفرضت ضرورة التعامل معها بقدر كبير من الاهتمام والحرص.. وكان تسارع الأحداث بحدّ ذاته يفرض واقعاً معقداً من ردود الأفعال والآراء لدى قطاعات واسعة من المعنيين بالشأن السياسي، يتوازى مع حملات إعلامية مكثفة ومنسقة وغير بريئة في كثير من الأحيان.. خلقت تشويشاً واسعاً لدى الرأي العام العربي والمحلى.. وطرحت تساؤلات كثيرة عن طبيعة التحديات واتجاهاتها وموقفنا منها. وكانت أبرز القضايا التي تشغل بال العالم الراهن.. أو تدخل في مخططات بعض قواه الكبرى.. أو تحدد خياراتها السياسية.. تمرّ عبر سورية بصورة مباشرة أم غير مباشرة.. سواء قضية السلام في الشرق الأوسط أو الإرهاب أو القضية العراقية أم تداعيات الوضع اللبناني. وكنت قدمت في مناسبات مختلفة شرحاً مفصلاً لموقفنا ورؤيتنا لهذه الأمور المتداخلة.. لذلك فإنني لست بصدد استعراض ما حدث.. على ما فيه من معانٍ ودلالات.. ولكنني سأقف عند آخر التطورات فيها وأبين مواقفنا منها وتصوراتنا المستقبلية حيالها.. وذلك من أجل أن يكون الجميع على بينة منها، وأن يطلعوا على الجهود التي بذلناها للوصول إلى نتائج مرضية. وفى هذا الاطار.. يمكن التأكيد على أن نهجنا السياسي ومواقفنا من الأحداث وتطوراتها.. يقوم على قاعدتين أساسيتين.. الأولى.. حماية مصالحنا الوطنية والقومية.. من خلال التمسك بهويتنا واستقلالنا ووفائنا لمبادئنا وقناعاتنا.. وكذلك توفير الظروف الملائمة لصيانة استقرارنا السياسي والاجتماعي باعتباره جزءاً من استقرار المنطقة ككل.. وتكريس ذلك لاستعادة أراضينا المحتلة. الثانية.. حرصنا في إطار العمل على تحقيق المسائل أنفة الذكر.. على التعامل مع الأطراف المعنية بعقل مفتوح بعيداً عن الأحكام

المسبقة.. وبقدر كبير من الواقعية والمرونة والمسؤولية.. مدركين طبيعة الظروف الدولية الراهنة خاصة في السنوات الأخيرة.. ومعادلة الممكن والمأمول في سياق كل ذلك.. أي التمسك بالحقوق وفى نفس الوقت التعامل بواقعية مع التحديات والتطورات الطارئة. لقد كانت قضية السلام في قلب هذه الاحداث.. وأرخت بظلالها على القضايا الاخرى.. وشهدت هذه العملية تراجعاً من حيث مناخها العام.. خطوات إلى الوراء.. ليس بسبب تعنت إسرائيل ورفضها الاستجابة لاستحقاقات السلام فحسب.. بل بسبب افتقاد الإرادة المسؤولة عن تطبيق القرارات الدولية عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.. وعدم جدية الأطراف المعنية في المجتمع الدولي.. بالنهوض بمسؤولياتها في هذا الاتجاه. وفيما يتصل بنا.. أكدنا في مناسبات كثيرة.. على أن السلام في منطقتنا لن يتحقق ما لم تتمّ استعادة أرضنا المحتلة.. وعلى أن كثيراً من المشكلات التي تظهر في الوقت الراهن.. تجد بعضاً من حلولها في إيجاد فرص سلام عادل يلغي أسباب التوتر والصراع وعوامل الإحباط والخيبة. وطرحت سورية استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة.. ولكن في المقابل أكدنا أن عدم وجود شروط على استئناف المفاوضات لا يعنى إهدار المرجعيات والقواعد والقرارات التي يجب الالتزام بها وتطبيقها. ومرجعيتنا التي نستند إليها هي مرجعية مدريد المتضمنة لقرارات الشرعية الدولية ولم يكن مفاجئاً لنا أن ترفض إسرائيل استئناف المفاوضات.. وأن تضع هي الشروط تحت ذرائع مختلفة.. وذلك تهرباً من استحقاقات السلام. بكل بساطة.. لو بسطنا الأمور.. عملية السلام بحاجة إلى متطلبات.. أولها نية الأطراف المتصارعة بالوصول إلى السلام.. ثانيها وجود راعٍ نزيه وحيادي.. ثالثها متطلبات تقنية كالمفاوضات والمرجعيات والمعايير.. ما الذي ينقصنا اليوم.. تنقصنا نية الطرف الإسرائيلي وهي غير موجودة على الإطلاق.. ينقصنا اهتمام الراعي، بشكل أساسي الولايات المتحدة.. وهذا الكلام هم يعلنونه وليس توقعات البعض. وأيضا المعايير غير موجودة. باعتقادنا فإن عملية السلام ستبقى متوقفة في المدى المنظور. ولكن حتى ذلك الوقت لا يجوز أن نتوقف عن الحديث عن عملية السلام وعن إبداء رغبتنا المستمرة بالتوصل إلى السلام.. لذلك نحن مع أصدقائنا الأوروبيين وغيرهم من الدول في هذا العالم المعنية والمهتمة بعملية السلام نتابع معهم الحوار بهدف معرفة أخطاء الماضي.. ووضع تصورات المستقبل.. وعندما تتغير كل هذه الظروف نستطيع أن ننطلق باتجاه عملية السلام. طبعاً إسرائيل طرحت أو دائما تطرح بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات من دون شروط. الكثير من الوفود الأجنبية التي تأتي إلينا في سورية.. تقول ما هي الشروط السورية.. وعندما نقول لا توجد شروط فهم يفاجؤون.. يقولون لكن إسرائيل تقول بأن لديكم شروطاً. الهدف هو أن يكون العالم في تصور بالنسبة لإسرائيل أنها مستعدة لعملية السلام.. لكن المشكلة هي في الشروط التي تضعها سورية وهي العائق. الحقيقة أن هذه الشروط هي ما تقوله إسرائيل أي العودة إلى نقطة الصفر، نحن نتحدث عن استئناف المفاوضات.. والاستئناف

يعنى أن نتابع من حيث انتهينا.. هم يريدون العودة إلى نقطة الصفر. نقول لهذه الدول وهذه القوى الدولية التي تأتى وهذه الشخصيات الدولية. كيف يمكن أن تقولوا أنكم تريدون السلام وبنفس الوقت تقولون لنا اختلفوا على ما اتفقتم عليه.. إذا أردنا أن نصل للسلام لابدّ من أن نتفق على النقاط المختلف عليها.. والإسرائيليون يريدون العودة إلى الصفر. وهذا يعنى عدم جدية من قبل الإسرائيليين وعدم مصداقية لأن كل حكومة في إسرائيل تأتي فتقول إنه لا علاقة لها بالحكومة التي سبقتها. فأكدنا نحن أننا مستعدون للمفاوضات من دون شروط وبحسب قرارات مرجعية مدريد وهذا يعنى أننا نبدأ من حيث انتهت المفاوضات الأخيرة في التسعينيات. كما أكدنا فيما يتصل بالساحة الفلسطينية على الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة في إطار الحلّ الشامل.(....)

وثيقة رقم ٢٧:

قرار وزاري بإعادة تشكيل لجنة القدس الوزارية الدائمة[٢٧]

رام الله، ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥

بعد الاطلاع على اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء لسنة ٢٠٠٣ لا سيما المادة (٢٥) منها، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤، بشأن تشكيل اللجان الوزارية الدائمة، وبناءً على مداولات مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ ٩ -٣- ٢٠٠٥، قرر ما يلي: مادة (١) إعادة تشكيل اللجنة الوزارية الدائمة من: وزيرة الدولة هند خوري (مقرراً)، وزير التخطيط، وزير السياحة والآثار، وزير المالية، وزير الأوقاف والشؤون الدينية، وزير الاقتصاد الوطني، وزير الأشغال العامة والإسكان، وزير الصحة ووزير الحكم المحلي. مادة (٢) على جميع الجهات المختصة- كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية. صدر بمدينة رام الله بتاريخ: ٩ -٣-٢٠٠٥.

أحمد قريع رئيس مجلس الوزراء

وثيقة رقم ٢٨:

بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية[٢٨]

غزة، ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥

حرصاً منا في حركة المقاومة الإسلامية حماس على تعزيز نهجنا في خدمة شعبنا الفلسطيني في كل

المجالات والميادين، ورعاية شؤونه ومصالحه، وحماية حقوقه ومكتسباته، وإسهاماً منا في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كل جوانب الفساد والخلل، وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي، ليكون شعبنا أقدر على الصمود في مواجهة الاحتلال والعدوان، واستجابة لنبض شعبنا ورغبته، وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقد قررت حركة المقاومة الإسلامية حماس وبعد مداولات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في سجون الاحتلال الصهيوني، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، وذلك على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال، بإذن الله.

وثيقة رقم ٢٩:

البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة[٢٩]

القاهرة، ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥

تلبيةً لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥ بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

١ – أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢ – وافق المجتمعون على برنامج للعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة، مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وُجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣ – أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

٤ – بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتمّ التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام

المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

٥ – وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتمّ التراضي عليها بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تّم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

٦ – أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصفّ الفلسطيني، وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

وثيقة رقم ٣٠:

رسالة الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات إلى المتحاورين في القاهرة (٣٠) [مقتطفات]

١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥

الإخوة والرفاق والأمناء العامون وقيادة القوى الوطنية والإسلامية

تحية القدس والعودة والوحدة

أحييكم وأنتم تجتمعون اليوم في هذه اللحظة التاريخية الصعبة التي تعيشها ويعيشها شعبنا وقضيته وأمتنا العربية، وآمل أن يتوج لقائكم بهذا الزخم القيادي وفي هذه اللحظة التاريخية كما تأمل جماهير شعبنا وأمتنا بإنجاز اتفاقٍ تاريخيٍّ يتناسب مع هذا الزخم، ويتناسب مع منسوب الصمود الشعبي الفلسطيني العظيم ويشكل أساس لمشروعنا الوطني.

إن أبسط بديهيات حماية هذا المشروع تقضي بالخروج بنضال شعبنا من مأزق الاتفاقات الجزئية والانتقالية، ووضع قطار قضيتنا على الطريق التي تقود إلى تحقيق أهداف نضالنا الوطني بالعودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وحماية وحدتنا الوطنية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس وطنية ديمقراطية تفتح الباب لجميع قوى شعبنا السياسية والمجتمعية للمشاركة في القرار السياسي الوطني، وتؤدي إلى انخراط الجميع في النظام السياسي الفلسطيني وعلى وجه الخصوص منظمة التحرير الفلسطينية أداة حماية وحدة شعبنا ووحدة أهدافه الوطنية. (....)

واسمحوا وآمل أن يتسع صدور الأخوة في السلطة الفلسطينية حين أقول إن الجدية في التعاطي

مع أي اتفاق أو توافق وطني يتمّ إنجازه إنما يعتمد بدرجة أساسية على تقديم السلطة لالتزامها تجاه الوضع الفلسطيني الداخلي على أي التزامات وإملاءات خارجية إسرائيلية أو أمريكية، فليس من الطبيعي أن أخاطبكم برسالة، فيما يجب أن أكون بينكم أساهم معكم جنباً إلى جنب لتحقيق أسس وحدتنا الوطنية.

وهنا اسمحوا لي أن أوضح العديد من المسائل حتى يتمّ تناول الموضوع بجلاء ووضوح، مشدداً على التالي:

أولاً: لقد تعاملت الجبهة مع اعتقال أمينها العام ورفاقها الأبطال على مدار أكثر من ثلاث سنوات بروح وطنية مسؤولة؛ فغلبت الاعتبارات الوطنية العليا على أي اعتبار فئوي مع أن هذا الموضوع لا يخرج عن صلب وجوهر الموضوع الوطني العام.

ثانياً: إننا في حقيقة الأمر معتقلون، وليس ضيوف كما يشاع، ونعيش في ظروف تمسّ بكرامتنا الحزبية والوطنية، ولا استثني من ذلك الأخ المناضل العميد فؤاد الشوبكي.

ثالثاً: ليس من المألوف أو المنطقي أن يوجد في فلسطين سجن تحت إشراف وحراسة أمنية أمريكية بريطانية، وسيطرة إسرائيلية مطلقة، وولاية فلسطينية شكلية، وبهذا فإن المسألة أكثر من بُعد اعتقال ستة مناضلين وقادة فلسطينيين وهي تمسّ كرامتنا الوطنية بشكل عام.

رابعاً: يجب أن يوضح الأخوة المسؤولين في قيادة السلطة حقيقة ما وقعوا عليه، وشكل إطار صفقة أريحا، فحتى الآن نحن لا نعرف مضمون هذا الاتفاق، ومن الغريب أن يتحدث موفاز أن الأخ أبو مازن لا يملك حرية إطلاق سراح من هو مشمول في الاتفاق؛ لأن ذلك يتعارض معه، أو أن يصرح المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين أن مرجعية اعتقالنا هو اتفاق رام الله، ويدعي المسؤولين في السلطة عكس ذلك، أو عدم علمهم بفحوى ومضمون الاتفاق؛ فالصراحة هنا مطلوبة.

خامساً: ليس صحيحاً أيضاً أن يجري الحديث عن تفاهمات أبرمت بشأن المطلوبين، ويجري محاكمة أربعة من مجاهدي الجهاد الإسلامي وحركة حماس بعد هذه التفاهمات بأيام، الأمر الذي يعني أن الأجندة الإسرائيلية الأمنية هي التي تحكم هذه التفاهمات.

سادساً: أتساءل ومن واقع مسؤوليتي الوطنية التي أشارككم بها كيف سنستطيع أن نحقق الإفراج عن أسرانا وأسيراتنا البواسل، ونحن عاجزون عن الإفراج عن معتقلين في سجون السلطة الفلسطينية ولهم أوضاعهم الاعتبارية.

سابعاً: على ضوء ما تقدم وأضيف عليها بالسؤال إذا كانت السلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تزيل جهاز تشويش على أجهزة الهاتف أو أن تطبّق فهمها وقانونها على مسؤولين فلسطينيين، سأفترض جدلاً أنها لا تستطيع خوفاً عليهم الإفراج عنهم، فكيف ستستطيع تحريك طوبة واحدة من الجدار الفاصل.

ثامناً: إن وضع الحماية الذي يوصف به اعتقالنا، لم يمنع من اعتقال أكثر من ثلاثين رفيقاً على خلفية زياراتهم لنا، فأي حماية يجري الحديث عنها؟

الإخوة والرفاق الأعزاء:

إن منطق الأمور يقضي ونحن نعمل معاً لصياغة أسس وحدتنا الوطنية، متراس الدفاع عن مشروعنا السياسي الوطني ودائرة تعزيز صمود شعبنا، هذا المنطق يقضي حلّ كافة المعضلات التي تعترض إنجاز هذه الوحدة.

فلا يعقل أن تطالب السلطة فصائل العمل الوطني والإسلامي بالتزاماتٍ كالتهدئة مثلاً؛ لتسهيل مفاوضاتها على أساس مشروع سياسي لا يشكل نقطة توافق وطني أو إجماع عليه، في الوقت الذي سنكتشف فيه عن القيام بالتزامات نحو هذه الفصائل ونحو شعبنا. (....)

وثيقة رقم ٣١:

نص كلمة الملك عبد الله الثاني (ملك الأردن) إلى قمة الجزائر[٣١] [مقتطفات]

٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فإن جدول أعمال هذه القمة حافل بالقضايا والتحديات الكبيرة التي تواجه أمتنا في مرحلة من أدقّ وأخطر المراحل التي تمرّ بها هذه المنطقة، والتي تهدد الأمن والاستقرار فيها. ونحن في المملكة الأردنية الهاشمية ننطلق في رؤيتنا لهذه القضايا والتحديات وكيفية تجاوزها والتغلب عليها من حرصنا على أداء واجبنا نحو أمتنا وقضاياها العادلة. ومن هنا فإن الأردن يرى أن خارطة الطريق هي السبيل الوحيد المتاح لتسوية القضية الفلسطينية، ويؤكد على ضرورة التزام الطرفين بهذه الخارطة والإسراع في تنفيذ بنودها وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة والاستمرار على التراب الفلسطيني، وعلى ضرورة التطبيق الفوري الكامل لما تمّ الاتفاق عليه في قمة شرم الشيخ الأخيرة. ونحن نؤكد هنا أهمية المشاركة الفعالة للجنة الرباعية وجهود الولايات المتحدة في هذا المجال.

وانطلاقا من إدراكنا لحجم التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية . فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لهذه السلطة حتى تتمكن من النهوض بمسؤولياتها في بناء مؤسسات الدولة وعملية الإصلاح والتغيير، وقد كان مؤتمر لندن خطوة إيجابية في هذا المجال. ونحن في الأردن حريصون على الاستمرار في تقديم كافة أشكال الدعم للأشقاء الفلسطينيين في

مختلف المجالات وبخاصة في عملية الإصلاح وبناء مؤسسات الدولة وتدريب الكوادر البشرية . ولا بدّ من التأكيد هنا على ضرورة شمولية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومؤتمر مدريد والمبادرة العربية التي ينبغي إعادة تقديمها للعالم بالصورة الحقيقية لها، كما أرادها سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وعلى ذلك فلا بدّ من إحياء المسارين السوري واللبناني والعمل فيهما بشكل متوازٍ مع المسار الفلسطيني.

ونذكر هنا أن الأمة العربية قد التزمت بجميع قرارات مجلس الأمن وهي تدعو إلى تنفيذ جميع هذه القرارات وفي مقدمتها القرار ٢٤٢ بعيداً عن الانتقائية أو التركيز على قرارات المجلس الأخيرة دون غيرها. (....)

وثيقة رقم ٣٢:

نص بيان القادة العرب في قمة الجزائر في دورة الإنعقاد العادية السابعة عشر[٣٢] [مقتطفات]

٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥

نحن قادة الدول العربية المجتمعين كمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السابعة عشرة في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ٢٢ و٢٣ آذار (مارس) ٢٠٠٥: (....)

- تأكيداً على مركزية قضية فلسطين وضرورة استعادة الحقوق العربية وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة،

- وتجسيداً لإرادتنا المشتركة على تطوير منظومة العمل العربي المشترك،

وبعد أن قمنا بتقييم شامل للوضع العربي العام والظروف المحيطة به وللعلاقات العربية وما يواجه أوطاننا وأمتنا من تحديات تحمل في طياتها العديد من المخاطر التي ينبغي أن نعمل جميعاً على درء أخطارها بعمل جماعي ناجع، وإرادة مشتركة فاعلة،

نعلن:

- تمسكنا بالتضامن العربي ممارسة ومنهجاً، بما يكفل صون الأمن القومي العربي، واحترام سلامة كل دولة عربية وسيادتها وحقها في الدفاع عن مواردها ومقدراتها وحقوقها، ومنع التدخل في شؤونها الداخلية أو استخدام القوة أو التلويح بها. (....)

- التأكيد مجدداً على التمسك بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي لحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي، مؤكدين في هذا السياق على المبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد القائمة على

أساس الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، واستغلال الأجواء المستجدة التي أنعشت الآمال باستئناف العملية السلمية، وما يمثله ذلك من فرصة لإعادة قوة الدفع لها من أجل التوصل إلى السلام العادل والشامل الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان العربي السوري ومزارع شبعا إلى خطّ الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً يتفق عليه طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ورفض كل أشكال التوطين الفلسطيني والذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

- التشديد على أن عملية السلام كل لا يتجزأ، وأن السلام العادل والشامل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة إلى أصحابها.

- إعلان الدعم الكامل والمساندة التامة، للشعب الفلسطيني في تعزيز وحدته الوطنية وصلابة جبهته الداخلية، والإعراب عن التأييد لجهود الحوار الوطني الفلسطيني، ودعم صموده في مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

- تثمين دور صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس في دعم الاقتصاد الفلسطيني، ومساعدة مختلف فئات الشعب الفلسطيني، والدعوة لتوسيع قاعدة مواردهما ودعوة أعضاء البنك الإسلامي للتنمية للانضمام للصندوقين، وإتاحة الفرصة للمؤسسات الطوعية لتمويل برامج ومشاريع تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني.

- الإشادة بالأجواء التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية الفلسطينية والتي تعكس الخيار الديمقراطي والتأكيد على مواصلة الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية وتعزيز مواردها والتضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الشرعية في إطار الثوابت والمبادئ التي أرستها القمم العربية.

- الإعراب عن تضامننا المطلق مع سورية الشقيقة إزاء ما يسمى قانون محاسبة سورية واعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتأكيد على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاهم لحلّ الخلافات بين الدول. (....)

وثيقة رقم ٣٣:

مقابلة محمود عباس مع فضائية العربية بعد عودته من القمة العربية في الجزائر (٣٣)
[مقتطفات]

٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥

جيزال خوري: السيد الرئيس أنا قلت إنه القمة عربية.. القمة العربية هي عادية في ظروف غير عادية، بس يمكن إنتو كنتوا هاي [لكن ربما بالنسبة لكم هذه] أول قمة من فترة طويلة مرتاحين؟

محمود عباس: الحقيقة نعم يعني من القمم العربية الجيدة التي يعني اتسمت بالهدوء واتسمت بالعقلانية واتسمت بالإيجابية نحو القضية الفلسطينية بالذات.(....)

جيزال خوري: مبادرة السلام العربية اللي صارت [التي تمت] بقمة بيروت بسموها [يسمونها] مبادرة الأمير عبد الله وتفعيلها ولكن حتى اليوم إسرائيل رافضة هذه المبادرة، طيب هي معمولة لمين [مُعدّة لمن] هالمبادرة؟

محمود عباس: يعني لو نترك الأمر لإسرائيل إسرائيل تريد السلام.. الأمن مقابل الأمن، السلام مقابل السلام، لا تريد تبادل الأراضي، لا تريد الاعتراف، لا تريد أن تتراجع، لكن هذا لا أعتقد أنه سيدوم طويلاً هناك الكثير من الإسرائيليين وافقوا، هناك شريحة كبيرة توافق على هذه المبادرة وبالتالي علينا أن نعمل من أجل إقناع الرأي العام الإسرائيلي، ومن أجل إقناع الرأي العام العالمي بأهمية هذه المبادرة، هذه مبادرة ثمينة جداً لو فهمها الإسرائيليون، يعني عندما يعرفون أنهم ستطبع علاقاتهم مع كل العالم العربي والإسلامي مقابل أن ينسحبوا، لا أعتقد أن هناك عاقلاً ممكن أن يرفض هذه المبادرة، ولكن بطبيعة الحال هذا الرفض هو نوع من المساومات ونوع لقبض أثمان كثيرة، يعني يقولون لماذا لا تطبعون العلاقات معنا الآن وبعدين بنحكي [ومن ثم نتحدث] في الانسحاب.(....)

جيزال خوري: نعم، سيدي الرئيس كنت عم تحكي [تتحدث] عن إعلان القاهرة، يعني اتفاقكم مع الفصائل اللي [التي] بنعتبر إنه يعني كان إنجاز.. إنجاز كبير، بس الإسرائيليون انتقدوك بإنّو استعملتوا كلمة تهدئة مش [وليس] هدنة، ...، طيب ليش [لماذا] استعملتوا تهدئة مش [وليس] هدنة؟

محمود عباس: هو في الحقيقة في البداية من شهرين أو ثلاثة بدأنا نتكلم عن تهدئة أو هدنة فتوافقنا إنه الآن بدنا نهدّي [نريد أن نهدّئ] الأمور، ففعلاً هُدّئت من شهر لكن لم نصل لاتفاق، الاتفاق تمّ في القاهرة والسبب إنه في القاهرة إنه القاهرة رعت الحوارات من ثلاث سنوات فاستكمل وتوّج بالقاهرة، الآن شو [ما هو] الفرق بين التهدئة والهدنة؟ لا يوجد فرق، لا يوجد فرق إطلاقاً.(....)

هو ما ورد في شرم الشيخ أيضاً تهدئة والإسرائيليون قالوا نحن سوف نتوقف عن جميع الأعمال ضدّ الفلسطينيين أينما كانوا، بالمناسبة إلى الآن لم يعلنوا.. لم يعلن الإسرائيليون هذا وأرجو أن يكونوا أعلنوا اليوم أو مبارح [البارحة]، ذلك أني لم أسمع الأخبار. ولكن يجب أن يعلنوا أيضاً لأنه هذا اتفاق بيننا وبينهم، نحن نهدّئ وهم يهدّئون، نحن نتوقف وهم يتوقفون..

جيزال خوري: يعني ما فيه [ألا يوجد] تجريد سلاح بين الناس؟

محمود عباس: لأ إحنا [لا نحن] لا نتكلم عن شيء الآن، نحن نتكلم عن خطوات، خطوات التهدئة ثم يأتي بعد ذلك في عندنا [لدينا] خطوات أخرى؛ انسحابات من المدن ثم المطاردين، المطاردون هم العنصر الأساسي في موضوع السلاح لأنهم هم الذين يحملون السلاح وفي كل مكان، الآن هؤلاء اتفقنا مع الإسرائيليين في الضفة وغزة أن يستوعَبوا من قبلنا وأن لا يلاحقوا من قبلهم، وهذا سيمنع.. سيتيح لنا أن هذه فوضى السلاح تنتهي والشوارع تصبح خالية وهادئة. (....)

جيزال خوري: يعني تحوّل حماس إلى حزب سياسي، وليس إلى حزب مسلح يشبه شوي [قليلاً] ما يحاول اللبنانيون عمله [فعله] مع حزب الله؟ ويعني كأنه المنطقة داخل المناخ أنه ما بقى رح يكون فيه [أي لن يبقى في المنطقة] سلاح غير السلاح الشرعي؟

محمود عباس: ولازم [يجب]، أنا من رأيي يحب أن لا يكون سلاح.. أصلاً لا يجوز في أي بلد في الدنيا أن يكون هناك سلاح شرعي وسلاح غير شرعي، يمكن موضوع حزب الله موضوع آخر ومتميّز لأن الحكومة والشعب والحزب متوافقون على هذا، لكن مثلاً هل يمكن أن نجد في أي دولة سلاحَيْن؟ لأ، سلاح واحد، الدولة تقرر أن تقاوم فتقاوم، يعني اللي قصدي [الذي أقصد أن] أقوله أن القرار السياسي والعسكري والمالي والاستراتيجي بدّو [يجب أن] يكون واحداً بتوافق الجميع. (....)

جيزال خوري: شو [ما هو] مستقبل الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية؟ اللي [الذي] يتناوله القرار ١٥٥٩ ويطرح وجودهم المسلح؟

محمود عباس: أولاً من ناحية مستقبلهم العام هم موجودون في لبنان إلى أن يعودوا إلى وطنهم، وهم بالتالي ضيوف على لبنان، (....) ونحن نقول بكل وضوح، الفلسطيني في لبنان هو تحت القانون وليس فوق القانون، ما تسنه الحكومة اللبنانية من قوانين تلزم الجميع وفي أولهم الفلسطينيين..

جيزال خوري: يعني إذا الحكومة اللبنانية قررت دخول المخيمات وتجريد السلاح..

محمود عباس: الأرض أرض لبنانية والسيادة سيادة لبنانية والمشيئة مشيئة لبنانية.

وثيقة رقم ٣٤:

تصريح من رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن توسيع مستوطنة معالي أدوميم في الضفة الغربية[٣٤]

٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥

يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق تجاه إعلان السلطات الإسرائيلية عن خططها لبناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في معالي أدوميم، وخطط لتوسعة مستوطنتين في الضفة الغربية.

يستنكر الاتحاد الأوروبي التأثير السلبي الذي يمكن أن يسببه هذا الإعلان على الثقة ما بين الطرفين، في الوقت الذي هناك فيه نافذة لفرصة حقيقية لإعادة إطلاق عملية السلام.

الاستمرار في بناء المستوطنات من قبل إسرائيل فيه خرق للقانون الإنساني الدولي، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، وكذلك الالتزامات الإسرائيلية ضمن خارطة الطريق.

ورغم ترحيب الاتحاد الأوروبي بإمكانية إزالة مستوطنات في غزة وأجزاء من الضفة الغربية، فإنه يطالب إسرائيل بالإيفاء بالتزاماتها، وتجميد جميع أعمال بناء المستوطنات، وإزالة المساكن العشوائية.

لا يجوز لأي من الطرفين اتخاذ خطوات أحادية الطرف من شأنها أن تحكم مسبقاً على مفاوضات الوضع النهائي. يشجع الاتحاد الأوروبي بشدة الإسرائيليين والفلسطينيين على الاستمرار على درب الحوار والمفاوضات السياسية. يلتزم الاتحاد الأوروبي باستمرار تقديم الدعم لجهود الطرفين لأجل إحراز تقدم في عملية السلام، وتحقيق هدف وجود دولتين تتعايشان مع بعضهما البعض عن طريق خلق دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية قادرة على البقاء ومتصلة الأراضي تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل ودول الجوار الأخرى.

وثيقة رقم ٣٥:

مذكرة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى السلطات اللبنانية حول مطالب اللاجئين [٣٥]

[مقتطفات]

١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥

(....)

التزاماً بروح ونصّ الدستور اللبناني عموماً، ومقدمته خصوصاً التي نصت على أن لا توطين، واعترافاً لا لبس فيه بالسيادة اللبنانية وحقّ الحكومة اللبنانية فيها على جميع أراضيها. وإدراكاً

بأن دولة القانون والمؤسسات هي دولة الحقّ والعدالة.
وتأكيداً على حقوقنا وثوابتنا الوطنية الفلسطينية، فإن لبنان الذي نحب لن يكون بالنسبة لنا أكثر من خيمة مؤقتة، فلا وطن للفلسطيني إلا في أرضه مهما طال الزمن ولن يكون لنا دولة إلا فلسطين.
وعملاً بتصريحات فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود الذي نقل حقّ العودة وفق القرار ١٩٤ (من شعار سياسي) إلى مطلب حقوقي وقانوني بالتذكير الدائم والمتوالي بوجوب تطبيقه ومن على منبر الشرعية الدولية بالذات مصدرة القرار في ١١ كانون الأول عام ١٩٤٨.
وتأكيداً على الامتنان والعرفان بالجميل لعهده بإعادة الاعتبار لوثيقة السفر الفلسطينية التي تصدرها السلطات اللبنانية من خلال إلغائه القرار رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٩٥ الذي فرض على حامليها الحصول على تأشيرة خروج وعودة من وإلى لبنان.
وتحصيناً لوحدة المسار وواجب مثلث الصمود العربي السوري الفلسطيني اللبناني، وتعزيزاً للعلاقة الحتمية تاريخياً وجغرافياً وسياسياً، وإقراراً بأن القانون حقّ وواجب وتذكيراً بالقول المأثور: "حالما ينتهي القانون يبدأ الطغيان".
الأسباب الموجبة لإعادة تنظيم العلاقة الأخوية اللبنانية الفلسطينية:
استناداً واستفادة من تجربة الماضي في العلاقة الأحادية الجانب ما بين الحكومات اللبنانية المتعاقبة واللاجئين الفلسطينيين، وبعد أن ثبت بالدليل وجوب تعميم سيادة القانون على سائر الأراضي اللبنانية بما فيها المخيمات الفلسطينية على أساس "لا عودة إلى ما قبل العام ١٩٨٢ ولا إلى قبل العام ١٩٦٩"، فتحاشياً للممارسات الخاطئة التي أساءت إلى العلاقات الأخوية بين لبنان والفلسطينيين لابدّ من إعادة تنظيم هذه العلاقة وفق إحكام القوانين اللبنانية والاتفاقات الدولية.
الأسس القانونية للمطالب الفلسطينية:
١- حق الإقامة والحماية القانونية لهذا الحق:
لما كان اللاجئ الفلسطيني منذ الأيام الأولى للنكبة قد منح الإقامة المؤقتة، والتي نظمت بالقانون والقرارات الوزارية فيما بعد، حيث تمّ استثناؤهم من شروط الإقامة المطبقة على سائر الأجانب نظراً لخصوصية وضعهم في لبنان، إلى حين عودتهم إلى أراضيهم ووطنهم فلسطين. ولما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمأساوية التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان قد فرضت على العديد منهم مغادرة لبنان كسباً للرزق وسعياً لتأمين حياة أفضل لأبنائهم.
ولما كانت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين (سابقاً) الشؤون السياسية واللاجئين (حالياً) وفي إجراء إداري لا يستند إلى قانون، تعمّد إلى شطب قيود المهاجرين الفلسطينيين وبالتالي فقدانهم لحقّ الإقامة في لبنان.
ولما كان هذا الإجراء يزيد الشتات الفلسطيني تشتيتاً من خلال فكّ ارتباطهم بأسرهم بشكل مناقض لمهام مديرية الشؤون وفق مرسوم تحديد مهامها رقم ٩٢٧ تاريخ ٣٠ آذار ١٩٥٩ المادة الأولى البند

الرابع "جمع شمل الأسر المشتتة وفقاً لنصوص مقررات الجامعة العربية، وهذا ما يشكل خطراً على الهوية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً".

٢- حقّ العمل:

لما كانت سائر الدول الحديثة تمنح لأصحاب الإقامة الشرعية من غير مواطنيها حقّ العمل كل وفق مؤهلاته، وهذا الحقّ بالعمل يمنح ليس لأسباب اقتصادية وقانونية فقط بل أيضا لأسباب نفسية وإنسانية تجعل للأجنبي المقيم قيمة إنسانية واجتماعية يطمئن بها لغده وقوت أطفاله. ولما كان قانون العمل اللبناني يعطي لمن يحصل على موافقة مسبقة بالعمل حقّ الإقامة فهل يعقل أن يحرم من العمل صاحب إقامة قانونية حتى ولو كانت إقامة مؤقتة؟ ولما كانت قوانين العمل اللبنانية تشترط على العامل الأجنبي الحصول على إجازة عمل، مع مراعاة مبدأ المعاملة التشريعية بالمثل.

ولما كان الفلسطيني المقيم في لبنان قد صنفه القانون اللبناني كأجنبي وبالتالي ينطبق عليه قانون عمل الأجانب لجهة إجازة العمل والمعاملة بالمثل بالرغم من عدم وجود دولة فلسطينية مستقلة تعامل [العامل] اللبناني كالعامل الفلسطيني، وأيضا رغم انطباق الاستثناءات التي نصّ عليها قرار وزارة العمل بجهة حصر بعض المهن والأعمال باللبنانيين دون غيرهم وهذه الاستثناءات هي التالية: مقيم في لبنان منذ الولادة. من أصل لبناني أو مولود من أم لبنانية. متأهلاً من لبنانية منذ أكثر من سنة.

ولما كان اللاجئ الفلسطيني مقيم في لبنان ليس له من سبيل في العمل إلا كعامل يومي، ومهما كانت درجته ومؤهلاته العلمية فهو محكوم بالأشغال الشاقة المؤبدة، مما يسبب انتشار الإحباط في أوساط الطلبة الفلسطينيين من جهة التحصيل العلمي وهذا ما يضعف المناعة الفلسطينية في مواجهة مخططات التوطين المشبوهة.

ولما كانت مداخيل وعوائد ومدخرات اللاجئين الفلسطينيين تنفق أصلاً في لبنان؛ فهم بذلك يشكلون رافداً من روافد الاقتصاد اللبناني إذا تمّ استثمار هذه الطاقات المهدورة لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين ولمصلحة الناتج القومي في لبنان على عكس باقي العمال الأجانب الذين ينقلون مداخليهم وأموالهم وأجورهم إلى بلدانهم الأصلية.

وإن اتفاقية جنيف المتعلقة باللاجئين وفي الفقرة ٢٤ منها نصت على حقّ اللاجئين الاستفادة من الامتيازات التي يستفيد منها المواطنون كالضمان الاجتماعي والأجور والتعويضات العائلية ومدة ساعات العمل، كذلك فإن اتفاقية جنيف حول اللاجئين ليست هي الوحيدة التي تعطي الفلسطينيين حقّ العمل فحسب، وإنما أيضا بروتوكول الدار البيضاء الذي صدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب في العام ١٩٦٥ في الفقرة الأولى الذي ينص على أن يعامل الفلسطيني في الدول العربية التي يقيم فيها معاملة رعايا الدول العربية سواءً في سفرهم أو إقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بجنسيتهم.

٣- حقّ التملك:

لما كان قانون تملك الأجانب رقم ١١٦١٤ تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٩ قد نصّ على حقّ تملك الحقوق العينية العقارية للأجانب كافة، ومنهم من لا يعرف لبنان أصلاً في حدود مساحات معينة.

ولما كانت العديد من العائلات الفلسطينية التي ضاقت عليها أكواخها وحياة المخيمات وواقعها المأساوي قد اشترت شققاً سكنية وسددت أقساطها للتسجيل بناءً على القانون القديم.

ولما كان تعديل قانون تملك الأجانب بالمرسوم رقم ٢٩٦ تاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠١ والذي خصّ الفلسطيني بعدم تملك أي حقّ عيني عقاري في لبنان، وهذا ما أدى إلى ظلم وإجحاف بحقّ من أدوا موجباتهم العقدية بدفع ثمن الشقة من دون أن يكون لهم حقّ التسجيل أو حتى استعادة الثمن وبالتالي فقدان حقّ تملك مسكن فأصبحوا homeless [دون سكن].

فبناءً على ذلك من حقّ الإنسان الفلسطيني التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية ويلتزم مواثيقها كما أنه عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

قانون منع اللاجئ الفلسطيني من التملك يشكل انتهاكاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع إشكال التمييز العنصري الذي ينصّ في المادة الثانية منه، ويحظر على أي دولة أو مؤسسة أو جماعة أو أي فرد إجراء أي تمييز عنصري كان في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في معاملة الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني.

٤- حقّ الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية:

لما كانت الجنسية الفلسطينية من الحقوق الملازمة للإنسان الفلسطيني طيلة فترة حياته وتنتقل بحكم رابطة الدم إلى أبنائه.

ولما كانت الجنسية الفلسطينية ليست هبة أو منحة فهي حقّ ثابت من حقوق الإنسان، وبالتالي فقد نصت سائر القوانين في دول العالم على عدم تجريد أي إنسان من جنسيته تعسفاً.

ولما كان المرسوم رقم ٤٠٢٨ الصادر في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٠ والذي أعاد تنظيم وزارة الداخلية والبلديات قد سحب الاعتراف بالجنسية الفلسطينية بإدماج اللاجئين الفلسطينيين بالمديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين بأن ألغى المديرية الخاصة بشؤون اللاجئين ليصبح بعدها الفلسطينيون في لبنان stateless [دون جنسية] خصوصا أن خانة الجنسية الفلسطينية قد أسقطت من وثيقة السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وكذلك فإن قانون تملك الأجانب اعتبر الفلسطينيين لا يحملون بطاقة هوية من دولة معترف بها. بناءً على ما تقدم ولأسباب قومية وسياسية وإنسانية، ونظراً للحاجة الملحة والماسة نرجو من حضرتكم كل من موقعه مراجعة وإعادة النظر في الإجراءات الأمنية والإدارية والسياسية وتعديل المطبق بالقوانين منها والتي يمكن إيجازها في الآتي:

– السماح بإدخال مواد الاعمار إلى مخيمات الجنوب لترميم مساكن اللاجئين المتهالكة أصلاً بالإضافة إلى أضرار الحروب السابقة.

– تخفيف الإجراءات الأمنية على مداخل مخيمات الجنوب.

– منع الملاحقات القضائية لأسباب سياسية، ووصم العمل النضالي الفلسطيني بالإرهاب من خلال ملاحقة أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية أمام المحاكم العسكرية وفق قانون ١٩٥٨/١١.

– شمول مخيمات اللاجئين بالخدمات الهاتفية والاتصالات.

– إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت كمرجعية سياسية موحدة للفلسطينيين في لبنان.

– إعادة تسجيل الفلسطينيين حاملي رقم بيان إحصائي ورقم ملف من الذين شطبت قيودهم من مديرية اللاجئين.

– إعادة خانة الجنسية الفلسطينية إلى وثيقة السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.

– تعديل المرسوم ٤٠٢٨ وإعادة تسمية مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين.

واستطراداً...

الاعتراف بجواز السفر الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية لتسهيل دخول بعض حامليه إلى لبنان لزيارة أقاربهم.

لكل ما تقدم فإننا نرجو:

١– إما المساواة بسائر الأجانب من حيث الحقوق والواجبات والإعفاء من شرط المعاملة التشريعية بالمثل.

٢– أو الاستثناء من قوانين الأجانب وإصدار تشريع خاص بالفلسطينيين أصحاب الإقامة الشرعية بسبب خصوصية وضعهم وتمييزهم عن سائر الأجانب واللاجئين الآخرين، كما هو الحال بالنسبة للاجئين المقيمين في الجمهورية العربية السورية.

ونقترح البدء بحلّ القضايا التالية:

أ. السماح للفلسطيني بتملك شقة وإلغاء قانون منع التملك للفلسطيني.

ب. تسهيل عمل الفلسطينيين المقيمين في لبنان أسوة بالدولة العربية الشقيقة المضيفة للفلسطينيين مثل "سوريا".

ت. حلّ المشكلة القضائية للأخ العميد سلطان أبو العينين أمين سرّ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وكافة القضايا الخاصة بالفلسطينيين الذين حكم عليهم لأسباب وخلفيات سياسية.

ث. إعادة تسجيل الفلسطينيين حاملي رقم بيان إحصائي ورقم ملف من الذين شطبت قيودهم من مديرية اللاجئين، وخاصة الذين حصلوا على جوازات سفر أجنبية وأوروبية.

ج .شمول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالخدمات الهاتفية والاتصالات.
ح . السماح بإدخال مواد البناء والإعمار إلى مخيمات الجنوب.
خ . فتح سفارة أو ممثلية أو إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية.
في النهاية ندعو إلى تطوير العلاقة الأخوية الفلسطينية اللبنانية السورية وفي هذه المرحلة الدقيقة والحرجة التي تتعرض لها منطقتنا العربية لأبشع هجمة استعمارية صهيونية أمريكية، وبالأخصّ محور الصمود الفلسطيني السوري اللبناني.

وثيقة رقم ٣٦:

تصريح محمد دحلان في مقابلة مع القناة الثانية التجارية الإسرائيلية[٣٦]

١٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥

قال وزير الشؤون المدنية في الحكومة الفلسطينية محمد دحلان، إن السلطة الوطنية الفلسطينية اتخذت كافة الاحتياطات والتدابير لتسهيل عملية إخلاء المستوطنات من قطاع غزة ومن شمال الضفة الغربية المحتلة. وأضاف دحلان، الذي كان يتحدث في مقابلة أدلى بها للقناة الثانية التجارية في التلفزيون الإسرائيلي، أن الأجهزة الأمنية لن تسمح للتنظيمات الفلسطينية المختلفة لاستغلال الانسحاب من أجل القيام بأعمال قد تخلّ بالأمن والنظام العام.
وأضاف موجها كلامه للإسرائيليين أن فكّ الارتباط سيتم بهدوء تامّ من قطاع غزة، مشدداً على أن الفلسطينيين سيودعون الجنود الإسرائيليين بالورود، خلال الانسحاب من غزة.

وثيقة رقم ٣٧:

بيان حركة فتح حول الطعن في نتائج الانتخابات البلدية في المرحلة الثانية[٣٧]

٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥

"حركة فتح تتقدم بالتهاني للفائزين في الانتخابات المحلية وتؤكد حرصها على حماية الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية"
يا جماهير شعبنا العظيم.
حركة "فتح" تتقدم بأحرّ التهاني وأطيب التبريكات لجميع الأخوات والأخوة الفائزين في جميع المجالس البلدية في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، وخاصة أبناء حركة "فتح" الذين فازوا بغالبية مقاعد المجالس البلدية وبنسبة تتجاوز الـ٥٥٪، وتشكر كل من ساهم وشارك في إنجاح هذه

الانتخابات، وكما تتوجه بعظيم الشكر والتقدير لجماهير شعبنا على هذه الثقة الغالية وتعاهدها أن تعمل كل ما بوسعها لإعمال وتكريس الديمقراطية كمنهجية وطنية في الممارسة العملية، والاختيار الشعبي الحرّ، واحترام نتائجها وإنجاح مهام الهيئات والمجالس المنتخبة.

إن حركة "فتح" إذ تلتزم بالديمقراطية نهجاً وممارسة وتحترم نتائجها، وتثمن عالياً هذه الروح الوطنية والمسؤولية العالية في الاختيار وهذا الالتفاف الجماهيري حول حركة "فتح" في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، فإنها تحتفظ لنفسها بالحقّ القانوني في الطعن في نتائج الانتخابات في بعض الدوائر، والمبني على أساس من الدلائل والقرائن والمعلومات، وإنها سوف تتقدم بهذا الطعن إلى جهات الاختصاص الوطنية، والرسمية، والقانونية، خاصة أن هناك جهات محايدة أفادت بوجود تزوير وتلاعب في قسائم ونتائج الانتخابات.

وفي الوقت ذاته تستغرب حركة "فتح" مما يلجأ إليه الأخوة في حركة "حماس" من محاولات لإيهام الرأي العام وشعبنا المناضل بأن فوزهم في بعض الدوائر مثل رفح هو فوز بكل أصوات أصحاب حقّ الاقتراع، وكأن جماهير رفح البطلة هي جماهير حركة "حماس"، بينما الفائز الأول من قائمة "حماس" والحاصل على أعلى الأصوات بواقع (٢١١٣٤) صوتاً من أصل (٧٤٦١١) ناخباً، بنسبة ٢٨٪، والفائز الأول من قائمة حماس في بيت لاهيا والحاصل على أعلى الأصوات بواقع (٨٢٨٥) صوتاً من أصل (٢٢٥١٥) ناخباً، بنسبة ٣٦٪، والفائز الأول من قائمة "حماس" في مخيم البريج والحاصل على أعلى الأصوات بواقع (٦٥٠٤) صوتاً من أصل (١٥٥٨١) ناخباً، بنسبة ٤١٪، فهذه وغيرها مؤشرات ودلائل بأن حركة "حماس" وإن فازت بغالبية مقاعد مجالس هذه المناطق المذكورة أعلاه، فإنه لا يعني بأي حال من الأحوال بأن الجماهير هي جماهيرها، وحقيقة الحال والواقع تقدم مؤشرات ومعطيات تدلل على عكس ذلك تماماً، علماً بأن هناك خلافاً قانونياً حول ذلك.

إن حركة "فتح" تؤكد حرصها الكامل بالحفاظ على الوحدة والتلاحم والاصطفاف الوطني في هذه اللحظات التاريخية، ولن تسمح بانشغال الساحة الفلسطينية في تناقضات ثانوية أو حرف الجهود الوطنية المبذولة عن مسارها الصحيح لتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، وتجسيد الاستقلال الوطني الكامل، وتهيب بالجميع من أبنائها وأبناء شعبنا الصامد الحفاظ على صلابة وسلامة الجبهة الداخلية، وتعزيز سيادة القانون والنظام العام، وإنها سوف تتوجه لمعالجة الإشكاليات الناجمة عن الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية بالطرق والوسائل القانونية، وإنها سوف تلتزم بحكم القضاء وتحترم قرار محكمة الانتخابات.

معاً وسوياً حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وثيقة رقم ٣٨:

مقابلة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع صحيفة الشعب المصرية(٣٨)

١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥

الشعب: كثرت هذه الأيام بياناتكم حول صلاحيات معينة في السلطة الفلسطينية وتضاربها مع لوائح منظمة التحرير الفلسطينية، كرفضكم لتعيين محمود عباس رئيساً لدولة فلسطين، وسط أنباء عن خلافات بينكم وبين محمود عبّاس، فما هو سبب هذا الخلاف وهذه البيانات؟

القدومي: الخلاف ليس خلافاً شخصياً بل هو خلاف قانوني يتعلق بمنصب رئيس دولة فلسطين الذي يعينه المجلس الوطني، وليس اللجنة التنفيذية التي عفا عليها الزمن، وبالتالي لا يحقّ لأبي مازن تعيين نفسه رئيساً لدولة فلسطين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه من الأفضل عدم الجمع بين منصب رئيس السلطة ورئيس دولة فلسطين، فهذا يؤدي إلى التفرد بالقرار الفلسطيني وهو ما سئمناه.

الشعب: لكن الرئيس عرفات كان يجمع بين المنصبين ولم تكن لديكم مشكلة في ذلك!

القدومي: أيام الأخ أبو عمار كانت وضع خاص، أبو عمار كان عملاق ويملك بعد نظر وتعودنا عليه، لكن هذا لا يمنع أنني كنت أعارضه في كثير من الأحيان، ولا يمكن أن يحلّ شخص محله الآن، أبو مازن هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وليس رئيساً لدولة فلسطين.

الشعب: ذكرتم أن اللجنة التنفيذية عفا عليها الزمن؟

القدومي: اللجنة التنفيذية فقدت صلاحيتها بفقدان سبعة أعضاء إما بالموت أو بالسجن أو بالاستقالة، ولا يمكن أن تكون قراراتها شرعية، وليس من حقها تعيين رئيس دولة فلسطين فهذا من صلاحيات المجلس الوطني

الشعب: اتهمتم في لقاء نشر مؤخراً أبا مازن بأنه لم يحقق شيئاً إلا بإملاءات أمريكية وإسرائيلية، فإن كان هذا ما ترونه فلماذا دعمتم ترشيحه لمنصب رئيس السلطة؟

القدومي: أؤكد من جديد أنه لا يوجد خلاف شخصي، ولكن خلاف على المواقف السياسية التي نرى فيها إملاءات غير مقبولة، ودعمنا لأبي مازن كان حفاظاً على حركة فتح ومنعاً للفتنة.

الشعب: ما المقصود بالإملاءات هل لكم أن تعطونا مثالاً؟

القدومي: نحن حركة تحرر وطني، والاحتلال لم يرحل بعد، فكيف نقبل بالتفاوض على الأمور الأمنية فقط ونقبل بإحالة آلاف العسكريين الذين خدموا في صفوف الثورة لسنوات طويلة، هذا غير مقبول. (....)

الشعب: رغم رفضك لأوسلو قبلت خارطة الطريق، أليست خارطة الطريق امتداد لأوسلو وربما أسوأ منها؟

القدومي: لا، خارطة الطريق عليها إجماع دولي من اللجنة الرباعية والدول العربية، وهي تدعو للانسحاب إلى حدود ٢٨/ ٠٩/ ٢٠٠٠، وهذه تختلف عن أوسلو.

الشعب: لكن نفس عيوب أوسلو نجدها في خارطة الطريق من تأجيل للمواضيع الأساسية كقضية اللاجئين والحدود والقدس والمستوطنات وتركها للمرحلة الأخيرة.

القدومي: نعم، لكنها تختلف عن اتفاقية أوسلو وفيها إيجابيات.

الشعب: سمعنا جميعاً بالخلاف حول صلاحيات تعيين ونقل السفراء في الخارج، ومعارضتكم لإجتماع رام الله الذي دعا إليه ناصر القدوة، فما هي حقيقة الأمر؟

القدومي: لا يحق للقدوة أن يقيل أو يعين طبقاً للصلاحيات التي قبلتها السلطة، دعني أذكرك أن السلطة الفلسطينية وطبقاً لاتفاقية أوسلو، المادة السادسة لا صلاحيات لها في مجال العلاقات الخارجية والفقرة ٢ أ من المادة السادسة تقول: "طبقاً لإعلان المبادئ لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية التي تشمل في إطارها إقامة سفارات في الخارج وقنصليات أو أنواع أخرى من المفوضيات والمراكز الأجنبية أو السماح بإقامتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتعيين هيئات قنصلية ودبلوماسية أو اعتمادها وممارسة الوظائف الدبلوماسية"، ولهذا لا يحقّ للقدوة أو غيره القيام بأي تغييرات. (....)

الشعب: هل تعتقد أن الحل في إنهاء اتفاق أوسلو؟

القدومي: أوسلو ماتت وانتهت.

بالأمس وُجه لكم سؤال: هل تريدون تسيير الأمور والحكم بالتحكم عن بعد، أي بالريموت كونترول؟

لا يستطيع أحد أن يتحكم بالشعب الفلسطيني، كل ما أطلبه هو تطبيق اللوائح والقوانين ووقف التجاوزات، وتفعيل المؤسسات التي تمثل المرجعية للجميع

الشعب: إذاً ما الحل في نظركم؟

القدومي: في شهر آذار الماضي قمت بتعميم برنامج عمل سياسي يشكل أساساً لجبهة وطنية وأهم مبادئ هذا البرنامج:

- التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
- تفعيل جميع دوائر منظمة التحرير الفلسطينية.
- العمل على عقد المجلس الوطني الفلسطيني قبل نهاية عام ٢٠٠٥.
- تعزيز الوحدة الوطنية طبقاً لقرارات المجلس الوطني.

– تعزيز التضامن والعمل العربي المشترك لمواجهة التحديات الخارجية، وللحفاظ على الأمن القومي العربي.

– تعزيز التعاون وتقوية الأواصر بين مجموعة الدول الإسلامية لدعم قضية فلسطين؛ لإيجاد حلٍّ عادلٍ للقضية الفلسطينية، وللحفاظ على المقدسات وإنقاذها من عبث الاحتلال الإسرائيلي.

– دعوة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية فلسطين، وفي مقدمتها القرار ٤٦٥ الذي ينصّ على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية ويدعو إلى تفكيكها.

– تنشيط المبادرة العربية في الأوساط الدولية بكل بنودها.

– مشروع التسوية السياسية يقوم على أساس النقاط العشرة التي اتخذها المجلس الوطني في دورته عام ١٩٧٤.

– تنمية الوعي الوطني في أوساط الشتات الفلسطيني بحقّ العودة للديار والممتلكات الفلسطينية طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٩.

– دعم المقاومة الشعبية ما دام الاحتلال قائماً والتسوية السياسية معطلة.

– حثّ المجتمع الدولي عل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإزالة الجدار العنصري الفاصل واتخاذ الإجراءات اللازمة.

– مشاركة الفصائل الفلسطينية بالسلطة الوطنية في إدارة شؤون الأرض المحتلة بصفتها سلطة فلسطينية مؤقتة بعيداً عن التفرد ولمنع الفساد.

– العمل على الإفراج عن أعضاء اللجنة التنفيذية وأمناء سرّ الفصائل الفلسطينية المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

– العناية بالشؤون الاجتماعية والصحية والثقافية للمخيمات الفلسطينية في الشتات.

– التحقيق في قضايا الفساد، واتخاذ إجراءات حاسمة ضدّ من يثبت عليهم ذلك، ومن خلال القضاء.

(....)

وثيقة رقم ٣٩:

بيان حماس حول قرار المحكمة بإعادة الانتخابات بعدد من المدن[٣٩]

رفح، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥

نداء مهم إلى مواطنينا في مدينة رفح

لأننا كنا– ولا زلنا – عند حسن ظنّ أبناء شعبنا بنا، طهارة وخلقاً وسلوكاً ، في كل المواقف و المحن،

ولأننا نحرص دوماً على قيم الحقّ واحترام القانون ، حفاظاً على تماسك شعبنا ووحدته، فقد قبلنا الاحتكام إلى القضاء والقبول بأحكامه، رغم قناعتنا العميقة بأن الذين هرولوا إلى المحاكم وبحثوا عن ثغرات هنا وهناك، إنما هو هدفهم الأساسي سدّ الطريق أمام فوز حركة حماس الذي حققته بفضل الله أوّلاً ثم بفضل ثقة الجمهور العريض في مدينة رفح وببرنامجها وطهارة يدها وكفاءة رجالها ومرشحيها، وللأسف الشديد وجدنا هؤلاء يستغلون حكم المحكمة لترويج الأكاذيب والادعاءات الباطلة بوجود تزوير و تلاعب في الانتخابات، وهذا مناقض تماماً لما كانت عليه مداولات وحكم المحكمة، إذ إنه لم يثبت أية عملية تزوير أو تلاعب سواء في الصناديق أو الأوراق أو الأختام، وإنما انصبت المشكلة الأساسية على السجل المدني وما به من خروقات وعيوب وهو ما لا ننكره، وسبق أن حذرنا من المشاكل المترتبة على السجل المدني، ومن هنا فإننا نؤكد بأن مشكلة السجل المدني ليست مشكلة رفح وحدها، وإنما في سائر محافظات الوطن، وكانت أيضا في عبسان وفي حجر الديك، فلماذا لم يحتجوا عليه أو يقدموا طعونات ضدّه؟؟ أم إنها الرغبة في احتكار الفوز وسدّ الطريق أمام من وثقت بهم الجماهير ومنحتهم صوتها ودعمها؟

إن حماس سلمت للبعض في فوزه في بعض المناطق ولم تلجأ في هذه الأساليب السيئة رغم أن لديها الكثير [من] الإثباتات على حدوث خروقات من قِبلهم حفاظاً على سير العملية الانتخابية، ثم لماذا هذا الهجوم على المعلمين الذين عملوا بكل تفانٍ وإخلاص طوال يوم الانتخابات؛ فيتهموا باتهامات نابية ويطعنوا في صدق مواقفهم ونزاهة عملهم ؟إن فئة المعلمين التي لها دور عظيم في تربية الأجيال كان ينبغي أن يحفظ لها احترامها وتصان حقوقها بعيداً عن التهم الباطلة والمبتذلة.

ثم إننا فوجئنا بالموقف المتخاذل للجنة العليا للانتخابات ومكتبها التنفيذي وبعض أعضائها الذين أصبح ضميرهم في حكم الغائب، فقدموا شهادات غير صحيحة ومتناقضة، وحاولوا الإيحاء في كل أقوالهم بوجود تزوير وتلاعب رغم أن المحامين فندوا كل ادعاءاتهم، والغريب أن هذه اللجنة – التي عينت من قبل السلطة الفلسطينية وغالبية أعضائها من حركة فتح– أقيمت عليها الدعوى من قبل حركة فتح بالتلاعب والتزوير والإهمال، ومع ذلك لم تدافع عن نفسها ولا عن الآلاف من الموظفين – وخصوصا المعلمين– بل تساوقت مع الاتهامات وأظهرت نفسها بصورة المدان المتخاذل الذي يثبت على نفسه التهم، وهو ما أثار استغراب المحامين والقضاة، لقد ظهر من خلال مداولات المحكمة أن هذه اللجنة غير حيادية ولا نزيهة على الإطلاق، ولم تقل كلمة الحقّ في المواطن الذي يجب أن تقال فيه، بل قدمت شهادات كاذبة وادعاءات مضللة، وإذا كان بعض أعضاء اللجنة قد وصلوا إلى هذا الحدّ من انعدام الأخلاق والضمير وغياب المصداقية فالأولى بهم ألا يكونوا مؤتمنين على أصوات المواطنين، ثم ثبت لدينا بالدليل القاطع أن عدداً من الشهود– ممن لهم تأثير كبير على مداولات المحكمة وقراراتها – جرى تهديدهم بعدم الحضور من غزة للإدلاء بشهاداتهم في سلوك ينمّ عن

عربدة وضرب القانون بعرض الحائط.

إنه رغم قناعتنا المطلقة بنزاهة القضاء الفلسطيني وصدقيته وثقنا به، إلا أننا ومن خلال متابعتنا الدقيقة لمداولات المحكمة – وجدنا أن البعض حاول أن يؤثر على مجريات الأمور بطريقة غير مباشرة من خلال الضغوط والممارسات غير المقبولة.

يا أبناء رفح الصمود

إنه وبالرغم مما حدث فإننا في حركة المقاومة الإسلامية حماس سنواصل عملنا وجهدنا – ومن ورائنا الجماهير العريضة التي منحتنا ثقتها – كي نحقّ الحقّ ونبطل الباطل، وسنظل بإذن الله على قناعة أكيدة بأننا الأقدر على تحمل المسؤولية وصون الأمانة وردّ الحقوق.

لقد كنا – ومازلنا– نعمل بقلوبٍ نظيفة وأيدٍ طاهرة، فلم نلجأ إلى شراء الذمم ولا إلى توزيع الطحين أو المواد الغذائية أو الملابس لشراء الأصوات، ولم نسجّل على أنفسنا أننا حجزنا هوية مواطن طمعا في الحصول على صوته .

إن حركة حماس لن تلجأ إلى مثل هذه الأساليب التي تفتقر إلى القيم والأخلاق فنحن ما نافسنا في الانتخابات إلا لكي نضع حداً للرشوة والمحسوبية وشراء الذمم وما خططنا لنكسب أصوات المواطنين إلا بصدقنا وإخلاصنا وطهارة أيدينا وكفاءة مرشحينا.

إن شعبنا لديه من الحكمة والوعي ما يمكنه من التمييز بين الغثّ والسمين، وبين من يحمل الأمانة بصدق ومن يرسخ لأساليب الرشوة وشراء الأصوات، لقد أغاظ فوز حماس في البلديات الكبرى الكثيرين من الذين اعتقدوا أن الوطن حكر لهم لا ينبغي أن يقاسمهم فيه أحد، وصعقوا من هذه الثقة الكبيرة التي أولاها لها شعبنا فبادرونا بالهتافات النابية والشتائم والبيانات القذرة وإطلاق الرصاص أمام بيوت المرشحين والتهديد بأن لا تمرّ هذه الانتخابات إلا على أجسادهم !!! ومع ذلك حافظنا على ضبط النفس ولم ننجر إلى هذه السفاسف والسقطات وفضلنا العمل بهدوء وروية ليس من منطلق ضعف، وإنما حرصاً على وحدة شعبنا وصون دمه وحرماته .

إننا نطمئن مواطنينا الأحباء في مدينة رفح أننا على عهدنا من الوفاء والإخلاص والحفاظ على القانون إلى تجديد ثقتهم بهذه الحركة المباركة ودعمها انتصاراً لقيم الحقّ والعدل والطهارة ودحراً لنهج الرشوة والفساد وشراء الأصوات .

سنظل بإذن الله تعالى الأمناء الأقوياء

سنبقى على عهدنا من الوفاء والبذل والإخلاص النصر بإذن الله حليف الصادقين الأخيار والصالحين الأبرار.

وثيقة رقم ٤٠:

مرسوم رئاسي بشأن تأجيل موعد الانتخابات التشريعية[٤٠]

٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. بعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، وعلى قانون الانتخابات العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، وعلى المرسوم الرئاسي رقم ٥ بتاريخ ٨ – ١–٢٠٠٥، وعلى كتاب لجنة الانتخابات المركزية رقم م.ت ٩٣٩– ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٣ –٥– ٢٠٠٥.

وبالاستناد إلى التوافق الوطني حول تعديل قانون الانتخابات العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المقرّ بالقراءة الثالثة، واستناداً لملاحظاتنا المنسجمة مع التوافق الوطني في القاهرة والمتعلقة بالقراءة الثالثة لمشروع هذا القانون. وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا؛ وتحقيقاً للمصلحة العامة؛ رسمنا بما هو آتٍ:

مادة (١) يلغى الموعد المحدد للانتخابات التشريعية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم ٥ بتاريخ ٨ – ١–٢٠٠٥.

مادة (٢) يحدد موعد الانتخابات التشريعية بمرسوم رئاسي يصدر بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة والمشاورات الوطنية.

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم ٤١:

تصريح صحفي لحركة حماس حول تأجيل موعد الانتخابات التشريعية[٤١]

٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

إننا في حركة حماس وفي الوقت الذي نرفض فيه قيام السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية بتوجيه لطمة للديمقراطية الفلسطينية عبر تأجيل انتخابات المجلس التشريعي، فإنّه يهمّنا التأكيد على التالي:

١. إنّ القرار الذي اتخذه السيد محمود عباس يلقي بظلال الشكّ على مصداقية الاتفاقات التي عقدها مع الفصائل الفلسطينية في إعلان القاهرة، الذي نصّ على "عقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة.."، [لا] سيّما وأنّ الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية اتخذ بإجماع الفصائل

الفلسطينية، في حين أنّ قرار التأجيل اتخذه السيد عباس منفرداً بشكلٍ يناقض الأصول والروح الديمقراطية.

٢. إنّ إجراء الانتخابات التشريعية حقّ مكتسب لأبناء الشعب الفلسطيني، ولا يحقّ لطرفٍ أنْ يصادر هذا الحقّ أياً كان، [لا] سيّما وأن الشعب الفلسطيني يدرك أنّ السبب الحقيقي للتأجيل هو خوف فئةٍ بعينها من نتائج الديمقراطية التي تجلّت في انتخابات البلديات في مرحلتيها، وإنّ الذرائع التي قدمت لتبرير التأجيل هي مجرد غطاء على مشاكل داخلية تعاني منها هذه الفئة.

٣. إنّنا في حركة حماس نستنكر قيام البعض المتاجرة بالقضايا الوطنية (كالانتخابات التشريعية) التي يأمل شعبنا أنْ تساهم في التخفيف من الفساد والترهّل في الحياة السياسية الفلسطينية، من أجل معالجة مشاكل داخلية تخصّ طرفاً بعينه.

٤. إنّ قرار تأجيل الانتخابات ودون تحديد موعد جديد لها، فضلاً عن عدم إقرار قانون للانتخابات، يدفع أبناء الشعب الفلسطيني إلى وضع علامات استفهام كبيرة حول جدية رئيس السلطة الفلسطينية في إقامة حياة ديمقراطية شفافة، تشكّل سداً منيعاً أمام الفساد والإفساد المستشري في الحياة السياسية، والتي كانت انتخابات المجلس التشريعي ستشكل عاملاً مهماً في القضاء عليها.

وثيقة رقم ٤٢:

بيان اللجنة الرباعية بشأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة[٤٢]

٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

اجتمعت اللجنة الرباعية اليوم في لندن وأكدت على دعمها للانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من الضفة الغربية، واستلام الفلسطينيين لمسؤولياتهم هناك بشكل منظم. وتكرر اللجنة الرباعية اعتقادها بأن هذه هي لحظة الأمل سعياً للسلام في الشرق الأوسط، وفرصة يجب ألا تفوّت لإحياء خارطة الطريق. تشجع اللجنة الرباعية الإسرائيليين والفلسطينيين على الاستفادة لأقصى حدّ من هذه الفرصة لكي يقتربوا من هدف وجود دولتين ديموقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. وتؤكد اللجنة الرباعية بأن الدولة الفلسطينية الجديدة يجب أن تكون قادرة على البقاء حقاً، مع كون أراضيها متصلة في الضفة الغربية.

ترحب اللجنة الرباعية بالاجتماع الذي عقد في ٢١ حزيران/ يونيو بين رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس. يجب العمل الآن على تكثيف الاتصالات بين الطرفين على جميع المستويات.

تشير اللجنة الرباعية بأنه بقي أقل من شهرين لحين حلول بداية الانسحاب التي جرى الإعلان

عنها، وتشدد على الحاجة الماسة لكل من إسرائيل والفلسطينيين للعمل مباشرة وعلى نحو متعاون مع بعضهما البعض بمساعدة من جيمس ولفنسون، مبعوث اللجنة الرباعية الخاص لشؤون الانسحاب من غزة. وتؤكد اللجنة الرباعية على أن الدعم المنسّق من الجهات المانحة في المجتمع الدولي يعدّ حيوياً لنجاح مهمة السيد ولفنسون، وتناشد الدول العربية المشاركة تماماً بهذا الصدد.

يكرر أعضاء اللجنة الرباعية دعمهم التام للسيد ولفنسون وجهوده التي يبذلها للمساعدة في النواحي غير الأمنية المتعلقة بالانسحاب وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. تتضمن هذه الجهود تعزيز القدرات العامة للسلطة الفلسطينية؛ وتسهيل عملية الإصلاح القانوني والقضائي؛ وإتمام الإصلاح في النظام المالي لتأسيس نظام سليم وشفاف وخاضع للتنظيم؛ وتطبيق الجهود الرامية لمكافحة الفساد، ووضع إستراتيجية شاملة للميزانية، والإصلاح في مجال الأجور والمعاشات التقاعدية. كما أن خلق الوظائف في القطاع الخاص يعد أمراً حيوياً لأجل إنعاش الاقتصاد، تماماً كما هو الحال بالنسبة لوجود قطاع حكومي نابض بالنشاط. كما تناشد اللجنة الرباعية إسرائيل اتخاذ خطوات فورية، دون تعريض أمن إسرائيل للخطر، لتخفيف الشدة الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وتيسير عمليات إعادة التأهيل والإعمار عن طريق تيسير انسياب البضائع وتحركات الأفراد دخولاً إلى غزة والضفة الغربية وخروجاً منهما وفيما بينهما.

تدرك اللجنة الرباعية بأن السلام والأمن يعدان عنصرين ضروريين للانتعاش السياسي والاقتصادي؛ وتشدد على أنه يتعين على الفلسطينيين مواجهة العنف والإرهاب لكي تزدهر الحياة السياسية والاقتصادية. وتناشد كلا الطرفين تجنب ومنع أي تصعيد في أعمال العنف لكي يتمّ الانسحاب بشكل سلمي. وتشجع اللجنة الرباعية التعاون الأمني المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين لهذا الغرض. وتدين اللجنة الرباعية الارتفاع المفاجئ مؤخراً في أعمال العنف في غزة، بما في ذلك إطلاق قذائف الهاون وصواريخ القسام على مدن وبيوت إسرائيلية، والتي نجم عنها وقوع ضحايا على الجانبين. وبهذا الصدد، تشير اللجنة الرباعية للتعاون التامّ من قبل السلطة الفلسطينية مع مهمة الجنرال وليام وورد، المنسّق الأمني الأمريكي، وترحب بهذا التعاون الذي يرمي لمساعدة الفلسطينيين في إصلاح وإعادة هيكلة قواتهم الأمنية، ولتنسيق المساعدات الدولية المقدمة لدعم هذه الجهود. الإصلاح العاجل في الخدمات الأمنية وتعزيز حكم القانون هما عنصرين ضروريين من شأنهما تحسين الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍّ سواء.

وبينما نعمل لكي يحالف عملية الانسحاب النجاح، يجب ألا يغيب نظرنا عن السبيل أمامنا. تؤكد اللجنة الرباعية بأن رؤية وجود دولتين وخارطة الطريق هما أفضل سبيل لتحقيق سلام دائم وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. تعبرّ اللجنة الرباعية عن قلقها تجاه عمليات بناء المستوطنات. وبهذا الصدد، تذكّر اللجنة الرباعية كلا الطرفين بأنه ما زال أمامهما التزامات بموجب خارطة الطريق ما

زالت مستمرة؛ وتؤكد على الحاجة لتجنب أي عمل يتعارض مع خارطة الطريق أو يضرّ بمفاوضات الوضع النهائي. ويجب التوصل لأي اتفاق أخير من خلال التفاوض بين الطرفين.
تكرر اللجنة الرباعية التزامها بالمبادئ الواردة في بياناتها السابقة، بما في ذلك في ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥ والأول من آذار/ مارس ٢٠٠٥ و٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤؛ وتؤكد بأن رؤية وجود دولتين وخارطة الطريق هما أفضل سبيل لتحقيق تسوية متفق عليها بين الطرفين؛ وتكرر التزامها بالتوصل لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني.

وثيقة رقم ٤٣:

مقابلة خالد البطش أحد قيادي حركة الجهاد الإسلامي مع صحيفة الوطن القطرية حول الأوضاع الفلسطينية(٤٣)

٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

الوطن: ما موقفكم من الانتخابات التشريعية وما رؤيتكم لعملية التأجيل التي حصلت؟
البطش: موقفنا هو إننا لن نشارك في الانتخابات التشريعية القادمة لقناعتنا بأن الأسباب التي منعت الجهاد من المشاركة في انتخابات ١٩٩٦ قائمة، وهي المرجعية السياسية والقانونية هو اتفاق أوسلو، الذي يقضي بقيام سلطة وليس دولة، ولموقفنا الرافض له الذي شرع للصهاينة الحقّ في فلسطين، والثاني هو بقاء الاحتلال على صدر شعبنا ومقدساتنا وبالتالي تعطي الأولوية لمشروع المقاومة والجهاد وطرد الاحتلال وعندما يزول الاحتلال فنحن جاهزون لخوض كل أشكال الانتخابات ولكن بعد قيام الدولة وزوال الاحتلال.
الوطن: كيف تنظرون إلى القرار الإسرائيلي بالانسحاب من قطاع غزة، ومناطق الضفة الغربية واحتمالات تأجيل هذه الخطوة؟
البطش: قرار الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية لم يأتِ ترفاً أو رحمة بالشعب الفلسطيني وأطفاله رفاق محمد الدرة وإيمان حجو، بل جاء القرار بسبب الخسائر التي منيت بها قوات الاحتلال في الانتفاضة المباركة، وبسبب الداخل الصهيوني الذي أحدثته العمليات الاستشهادية، وكذلك الضغط الإنساني الدولي على الكيان لوقف عنفه ضدّ شعبنا، فأراد بفكّ الارتباط تخفيف الضغط عن جيشه وتقليل خسائره والظهور بمظهر وكأنه أعطى شيئا للشعب الفلسطيني، ووعود أميركية من بوش بدعم شارون في خطته وعدم العودة إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧.(....)
الوطن: تصرّ إسرائيل على التمسك ببعض الكتل الاستيطانية في الضفة، وتوسيع بعضها، فيما

أعلنت واشنطن عدم واقعية العودة إلى حدود الهدنة في عام ١٩٤٩، كيف تقرأ مستقبل الوضع في الأراضي الفلسطينية على ضوء ذلك؟

البطش: إصرار إسرائيل على التمسك بالكتل الاستيطانية في الضفة، وتوسيع بعضها يأتي في سياق رغبة إسرائيلية جامحة لمنع قيام دولة فلسطينية بناء على وعد بوش الذي يذكرنا بوعد بلفور القديم، وهي محاولة لتسهيل نقل المستوطنات من غزة إلى الضفة الغربية، ولضمان توسيع منطقة القدس المحتلة إدارياً بعد ضمّ عدة مستوطنات كبيرة إليها، حتى إذا ما جاءت لحظة تفكر إسرائيل فيها بتقسيم القدس وتبقى في يديها النسبة الكبرى من الأراضي في الضفة الغربية، وبالتالي المستقبل هو استمرار الصراع والصدام مع الاحتلال وإطالة عمر الصراع وهذا بقدر الله سيكون إطالة الأمد من مصلحتنا حتى نتجاوز لحظة الضعف التي تعيشها أمتنا، لعل ساعة النصر تأتي بعد تغيير حال الأمة من الضعف إلى القوة، ومن هنا نرى أهمية البعد الإسلامي والعربي في الصراع مع العدو الصهيوني لأن وحدة الأمة شرط لانتصارها بعون الله.

الوطن: وصفت إسرائيل السلطة الفلسطينية بالميليشيات الإرهابية ودعت إلى محاربة ما أسمتهم بالإرهابيين فيما أعلنت السلطة أنها أحبطت عشرات العمليات وجمعت أسلحة من مقاومين، هل تعتقدون أن السلطة بدأت تخضع للضغوط الإسرائيلية، أم أن هدف هذا الكلام تقطيع الوقت؟

البطش: الاتهامات الإسرائيلية للشعب الفلسطيني بالإرهاب لم تتوقف في محاولة لتشويه جهاد ومقاومة شعبنا، وهي محاولة خبيثة من عدونا لنصبح ندافع عن انسفنا [انفسنا] أمام العالم والمجتمع الدولي، ولكي يصبح اهتمام السلطة وشغلها الشاغل الدفاع عن شرعية النضال والجهاد الفلسطيني وتحسين صورتها بدلاً من المطالبة برحيل الاحتلال، وإذا عجزت عن الدفاع عن القضية فسيرتد جهدها إلى الداخل الفلسطيني، وبالتالي تحصل الخلافات والمشاكل الداخلية فتفرّق الصفّ الفلسطيني وتنعم إسرائيل بالهدوء والأمن وترتاح على المستوى الدولي والأممي، وأعتقد أن أي استجابة من السلطة للضغوط الأميركية والإسرائيلية كما يريدون يعني فشلاً داخلياً وإرباكاً سيضرّ بوحدة شعبنا ولحمته الداخلية، ومن هنا نناشد إخواننا في السلطة التمسك بالثوابت الوطنية والإجماع الفلسطيني وحماية المقاومة فالمعركة مستمرة بسبب وجود الاحتلال فما دام بقي الاحتلال [الاحتلال باقياً] بقيت المقاومة على حالها.

الوطن: كيف تقرؤون القرار ١٥٥٩ لجهة سحب سلاح المخيمات الفلسطينية في لبنان، وكيف ستتعاملون مع هذا البند عندما يحين وقته؟

البطش: القرار ١٥٥٩ الذي تمت صياغته وفقاً لحاجة إسرائيل السياسية والمستقبلية لضمان سيطرة الكيان الصهيوني على المنطقة، وعدم مسّ مصالحه التي تلتقي مباشرة مع التطلعات الأميركية، والتي اعتقدت أن احتلالها للعراق سيمنحها القدرة على احتلال المنطقة كلها بقوة

الدبابات والشبح الأميركي، ولكن بعدما تورطت أمريكا في العراق وعجزت عن الخروج منه بسرعة وبالضوابط التي تريدها بدأت تبحث عن وسائل أخرى تخدم إسرائيل، بعد أن لم يعد بمقدورها التدخل العسكري في لبنان وسوريا، وبالتالي تمت صياغة القرار الدولي لسحب سلاح المقاومة وسلاح المخيمات وحزب الله وهذا القرار لن يمرّ ما دام الاحتلال الصهيوني في فلسطين ومزارع شبعا اللبنانية، فالسلاح هو الضمان لحماية أمن شعبنا وطرد الاحتلال لا سيما أنه لا يوجد من يدافع عنا لا سلاح دولة عربية ومدرعاتها ولا سلاح إخواننا في السلطة بسبب ظروفها السياسية الصعبة، وبالتالي من سيحمي شعبنا؟ المستوطنون أم حركة ريفافا الصهيونية التي تريد هدم المسجد الأقصى المبارك؟!!

الوطن: البعض يدعو إلى الدخول في مفاوضات الوضع النهائي وفق خريطة الطريق هل أنتم موافقون على ذلك؟

البطش: نحن نعتقد أن الدعوات يجب أن تنطلق لإنهاء الاحتلال بشكل كامل ولإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وعدم تجزئة الانسحابات والتعامل مع خريطة الطريق على أنها أقصى آمال الشعب الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني من حقه أن يتمتع بدولة ذات سيادة على الأرض والمعابر والجو والبحر، وسيادة كاملة على كل الأرض الفلسطينية، نقول إن هذه الدعوات لن تقدم للقضية خدمة بل هي تقدم للاحتلال خدمة ولحلفاء الاحتلال خدمة والمستفيد منها إسرائيل.

وعلى الذين يحاولون إقناع الشعب بهذه الدعوات لفتح الطريق أمام شارون لفتح التطبيع مع العواصم العربية، عليه أن يبذل الجهد لحلّ معاناة الشعب الفلسطيني. (....)

الوطن: هل تتوقعون بدء المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية هذا العام لإرساء قواعد تسوية في المنطقة، أم أن كل ذلك مؤجل حتى الانتهاء من الملف الفلسطيني؟

البطش: المفاوضات بين العدو الصهيوني المحتل لفلسطين، وبين الأشقاء العرب، لم تتوقف، سواء بانتهاء الملف الفلسطيني وانسحاب إسرائيل واعترافها بحقوقنا أو بدون ذلك، فهم في سرعة من أمرهم لا تسمح لهم بقياس الأرباح والخسائر التي تلحق بهم في بلادهم أو على الخسائر التي تلحق بقضيتنا العادلة في فلسطين.

ومن هنا نناشد الحكام والأشقاء العرب والمسلمين أن يوقفوا هذه العلاقات وأن يطردوا سفراء إسرائيل من بلادهم، وإغلاق مكاتبهم التجارية، فهذا العدو يخدعهم ويحاول أن يقنعهم بأن وجودهم في السلطة مرتبط بالعلاقات الجيدة مع الكيان.

وثيقة رقم ٤٤:

البيان الختامي لإجتماعات اللجنة المركزية لحركة فتح للنهوض بالحركة وتفعيل مؤسساتها ووضوح موقفها السياسي(٤٤)

عمّان، ٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

يا جماهير شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات.

يا أبناء أمتنا العربية.

يا أحرار العالم أينما كنتم.

عقدت اللجنة المركزية العليا لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" دورة اجتماعات في العاصمة الأردنية برئاسة الأخ/ فاروق القدومي "أبو اللطف" أمين سرّ حركة فتح في ٣٠-٦-٢٠٠٥ وفي نهاية اجتماعاتها في ٢-٧-٢٠٠٥ أصدرت البيان التالي:

بدأ الاجتماع بتلاوة الفاتحة على روح الشهيد القائد ياسر عرفات ولأرواح شهدائنا الأبرار، كما استهلت اجتماعها مباشرة بتسجيل الاعتزاز والتقدير للملكة الأردنية الهاشمية على هذه الاستضافة والاحتضان الدافئ، ونوهت في كثير من الاحترام والوفاء لجلالة الملك عبد الله الثاني وزيارته الكريمة إلى مقرّ المجلس الوطني الفلسطيني حيث يعقد الاجتماع للتعبير عن الإخلاص والدعم والمساندة المطلقة للشعب الفلسطيني ومسيرته الوطنية واستعداد الأردن والشعب الأردني للوفاء الدائم لهذا الموقف الأخوي الشقيق، وأكد جلالته بشكل مباشر الترحيب باللجنة المركزية واجتماعها وحيا أعضاءها بمودة ومسؤولية عبر عنها في التجاوب الأخوي طيلة الفترة التي أمضاها مع قيادة حركة فتح، وتثمينه العالي لدورها الرائد رغم كل الصعوبات. وقد عبر أعضاء اللجنة المركزية لجلالته وكذلك لدولة الأخ الدكتور عدنان بدران، رئيس مجلس الوزراء، الذي قام بزيارة لأعضاء اللجنة المركزية في مقرّ انعقادها عن عظيم الامتنان والثقة لدور الأردن الشقيق والشعب الأردني على هذه المساندة الواثقة والمستمرة، والإشادة بالعلاقات المميزة التي تربط بين القيادتين الأردنية والفلسطينية وبين الشعبين الشقيقين.

يا أبناء شعبنا البطل.

ها نحن نقف اليوم أمامكم لنجدد العهد والقسم لمن هم أكرم منا جميعاً، للشهداء الذين قضوا على درب الحرية والاستقلال عظماء واهبين أرواحهم لتستمر الحياة الحرة الكريمة، وللأسرى الذين قدموا حريتهم لكي يستعيد شعبنا حريته، ولكل من ضحى من أجل أن يحيا الوطن ونجدد العهد لحركتنا المناضلة فتح التي لا يمكن لها إلا أن تكون العنوان الحقيقي للمسيرة الوطنية ولشعبنا الصامد الذي ينبض بالحياة، وعلى مدار أكثر من أربعين عاماً من الكفاح والمعاناة والتحدي

الأسطوري المتواصل لشعبنا، واصلت فتح مشوارها الوطني لتؤكد للعالم أجمع صحة منطلقاتها وتوجيهاتها بأنها حركة الشعب التي وجدت لتبقى تحافظ على الأمانة والثوابت الوطنية برغم المآسي والصعوبات والسنين العجاف، وكل ما واجهته من أحداث تثبت قدرتها الدائمة على اجتياز المشاق باقتدار وإبداع، والانطلاق المتجدد للتصدي لكافة الأخطار والمخططات المعادية نحو تحقيق الأهداف الوطنية، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحلّ مشكلة اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية والقمم العربية.

إن هذه السنوات الطويلة شكلت فيها حركتكم بتضحياتها وإبداعاتها وإنجازاتها قاموساً واضح المفردات الأمينة والقوية، وصدراً رحباً دافئاً لجموع الشعب في الوطن والشتات لتحقيق حرية الوطن والكرامة بشموخ وإباء، مما راكم الأعباء والمسؤوليات مؤكدة بأمانة ومسؤولية بأنها ستبقى رمز النضال ورمز الشعب ورمز الصمود والتضحيات.

يجب أن نعترف بشجاعة أن مظاهر غير مقبولة علقت بجسم الحركة، وإن الجرأة التي تتوفر في مسيرة حركة فتح كافية أن تعلن لجماهير شعبنا بأن المسيرة الديمقراطية داخل حركتنا، تلك المسيرة التي يتوجها عقد مؤتمر الحركة العام على أساس الانتخاب من القاعدة إلى القمة هي وحدها الأسلوب السليم في إنهاء كل المظاهر السلبية وتعزيز النقد البناء والموضوعية والسلوك الإداري والتنظيمي المنظم.

يا أبناء شعبنا البطل.

إن طموح الشعب بكل أطيافه يضع قضيتنا وحقوقنا كافة أمام اختبار لا يقبل التكهن أو الاحتمال، وإن اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماعها المنعقد في الأردن بتاريخ ٣٠-٦-٢٠٠٥ تؤكد أن فتح ملتزمة بمصلحة الشعب الفلسطيني وبأهدافه الوطنية، وأن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ في الوطن والشتات حقوقاً وواجبات، وأن اللجنة المركزية لحركة فتح واحدة موحدة في الموقف والقرار والمرجعية، ولن يستمر تحت أي ظرف كان كل ما شاب الساحة الوطنية والمرجعية، وستبقى حركتنا الرائدة مستمرة في حمل راية المشروع الوطني الفلسطيني على قاعدة حقوقنا الوطنية الثابتة، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والاتفاقات المبرمة والسعي الجادّ لترسيخ العلاقات الإيجابية مع الأطراف الدولية ذات التأثير وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال نسج وبناء علاقات خارجية سليمة ومنسجمة مع الذات والأهداف، والقدرة على مواكبة الأحداث والتطورات الدولية، والتأثير في موازين القوى وخاصة موقف أعضاء اللجنة الرباعية والأمم المتحدة إلى جانب كافة الأشقاء العرب والأصدقاء والأحرار في العالم، بل وقوى السلام داخل إسرائيل التي يجب أن تضاعف جهودها وفاعليتها لتحقيق السلام العادل القائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات المبرمة بما في ذلك الالتزام بتنفيذ خارطة الطريق.

إن اللجنة المركزية لحركة فتح ومن واقع مسؤولياتها تتحمل المسؤولية في إيقاف التردي في الحالة الراهنة، وكذلك العمل المسؤول الشجاع للنهوض بالحياة التنظيمية والمؤسسة الفلسطينية بكل مسمياتها، واتخاذ القرارات الحاسمة لتخليص المواطن الفلسطيني من الحالة الصعبة التي وصل إليها وفرض النظام وسيادة القانون وتوفير الأمن للمواطن والوطن بحزم، كما تؤكد تكريس وترسيخ النهج الديمقراطي وتفعيله وتطبيقه في كافة مستويات الحركة من أصغر الحلقات وحتى قمة القيادة؛ لأنه السبيل الأمثل لإعادة الحياة الحرة في الحركة ومؤسساتها وتجديد الدماء القيادية فيها وفي مختلف مؤسسات السلطة الوطنية.

يا أبناء شعبنا العظيم.

إن الموقف الجادّ المسؤول يحتم علينا أن نتحمل مسؤولياتنا لحماية مشروعنا الوطني وإيقاف معاول الهدم الموجهة لإفشاله، ويجب التمسك بالشرعية والمؤسسة الوطنية وتحديد الموقف السياسي الملتزم والواضح للحركة من خلال الرؤية السياسية الوطنية، وعدم التردد في اتخاذ القرارات المسؤولة وفي طليعة ذلك الاستمرار بالإعداد السليم في الوطن والشتات لعقد المؤتمر السادس للحركة، ولذلك اتخذت قراراً بتشكيل اللجنة العليا للمتابعة والإعداد المنظم في الوطن والشتات، وعقد المؤتمر السادس بعد إجراء الانتخابات الشرعية في أقرب فرصة وكذلك تحديد موعد الانتخابات التشريعية بما لا يتجاوز يناير ٢٠٠٦ تكريساً للديمقراطية والحيوية، والدعوة إلى انعقاد كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها المجلس الوطني الفلسطيني لبحث كافة المواضيع بما يحقق اتخاذ كافة الإجراءات لإعادة الفاعلية والتطوير له ولبقية مؤسساتها، ولابدّ من اتخاذ كافة السبل والوسائل لإعادة الثقة لهذه المؤسسة الوطنية مرجعية المسيرة والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني انطلاقاً من الحرص على تعزيز الوحدة الوطنية وانطلاقاً من إعلان القاهرة الذي وفر مناخاً سليماً لمسيرة العمل الوطني وتحديد المهمات والمؤسسات التي تشكل ضرورة وطنية.

يا أبناء شعبنا الصامد.

إن ما تواجهه قضيتنا الفلسطينية على صعيد الاستحقاقات السياسية في الوقت الحالي وخاصة في ظلّ خطة شارون للانفصال وفكّ الارتباط في غزة وبعض مناطق في شمال الضفة يتضمن في طياته عناصر تهديد حقيقية لمستقبل المشروع الوطني برمته من خلال محاولات الحكومة الإسرائيلية وعلى كافة الصعد سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً نحو جعل هذه الخطة الهدف النهائي لمسيرة السلام، وإحالة غزة إلى سجن كبير والتهام الضفة الغربية من خلال جدار الفصل العنصري، ومحاولات وإجراءات ضمّ وتهويد القدس، والاستيطان المتواصل، وتقطيع الأوصال عبر الحواجز والمعابر المتحركة، وخلق واقع الكانتونات المغلقة مما يحتم علينا تحمل مسؤولياتنا بكل أمانة وجدية نحو إحباط وإفشال هذا المخطط الخطير، واستثمار كافة الجهود والإمكانات للضغط على

المجتمع الدولي واللجنة الرباعية والإدارة الأمريكية خصوصاً لإلزام إسرائيل بتنفيذ الاستحقاقات والتعهدات بشكل أمين ودقيق، والانطلاق في مفاوضات الحلّ النهائي على قاعدة قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وخطة خارطة الطريق وذلك لتحقيق الهدف الوطني لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ورحيله إلى خطّ الهدنة عام ١٩٤٩، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والتوصل إلى حلٍّ عادلٍ لمشكلة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ وفي هذا الصدد تطالب اللجنة المركزية اللجنة الرباعية بوجوب إلزام حكومة إسرائيل بتنفيذ الالتزامات؛ لأن هذه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة لا زالت تضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات، وآخرها ما تمّ في شرم الشيخ، بل إنها توغل في ممارساتها التعسفية ضدّ شعبنا اعتقالاً واغتيالاً وخنقاً لاقتصاده ومصادرة الأراضي وهدم البيوت، واستمرارها في الاستيطان وإقامة جدار الفصل العنصري مما يشكل اغتيالاً كاملاً لرؤية الرئيس الأمريكي بوش وقرار مجلس الأمن الدولي وقرارات الشرعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل بما في ذلك القدس الشريف عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن اللجنة المركزية لحركة فتح تؤكد وفاءها المطلق لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني واستعدادها الكامل لتحمل المسؤوليات الوطنية والاعتزاز بقدرات وصمود شعبنا، وتحرص بكل أمانة ومسؤولية على الالتزام بالمواضيع الحركية مؤكدة ما يلي:

أولا: تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن اللجنة المركزية والمجلس الثوري بشكل يحقق النهوض بالوضع الفتحاوي في الوطن والشتات وتعزيز مكانة الحركة واستعادة ثقة أبناء شعبنا الفلسطيني وضبط الحالة الفتحاوية والفلسطينية على قاعدة الجدارة والاستحقاق وخدمة المصلحة العليا.

ثانياً: اتخاذ كافة الإجراءات الحركية للنهوض بالحركة نهجاً وسلوكاً وتفعيل مؤسساتها ووضوح موقفها السياسي والالتزام بقواعد ومنطق هذا المنهج، والتأكيد على عقد المؤتمر الحركي العام وتكريس الانتخابات الديمقراطية في كافة المواقع، وتحديد العناوين التنظيمية في الحركة وفقاً لآلياتٍ وصلاحيات محددة.

ثالثاً: مواصلة نهج تعزيز الحوار الوطني الشامل والاتفاق على ثوابت ومنطلقات موحدة على قاعدة الالتزام بوحدانية السلطة وسيادة القانون والنظام، وإستراتيجية مسيرة السلام الضامنة لاستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، وعدم السماح بمعالجة أي موضوع بعيداً عن الديمقراطية وسلطة النظام والقانون.

رابعاً: الاستمرار بتطبيق الإصلاحات الشاملة على كافة الصعد سواء في السلطة الوطنية الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وملاحقة ومحاسبة كل من أساء لمقدرات وتاريخ شعبنا وتقديمه للمحاكمة والقضاء العادل.

خامساً: مطالبة كافة الجهات المعنية بوجوب القيام بمسؤولياتها نحو إنهاء حالة الانفلات والفوضى التي تربك أبناء شعبنا والحياة الوطنية، وضرورة معاقبة الخارجين عن القانون والنظام بحزم كحقٍّ لشعبنا على سلطته ومؤسساته المختصة، وخاصة المؤسسة القضائية التي تتطلب منا الحرص على المزيد من تفعيلها وتطويرها ومساندتها وبما يتيح المجال لإنهاء حالة الفوضى والتحشيد العشائري بعيداً عن سلطة القانون التي يجب أن تفرض النظام وتوفر السلام الاجتماعي والوطني.

سادساً: العمل على دعم السلطة الوطنية والحكومة الفلسطينية وعبر كافة الوسائل لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن شعبنا، وتقديم الدعم المادي وخصوصاً للفئات الأكثر معاناة وكذلك خلق فرص العمل ومواجهة البطالة.

سابعاً: التأكيد على أن حرية الوطن والشعب مرتبطة بحرية أسرانا الأبطال حيث تؤكد اللجنة المركزية على جهودها في كل المجالات والميادين، وتطالب العناوين السياسية والمجتمع الدولي وجمعيات حقوق الإنسان للمشاركة في الضغط على الحكومة الإسرائيلية بإيقاف العذاب والقهر والتعذيب متنوع الأشكال تجاه أسيراتنا وأسرانا الأبطال، كما أنه يجب إطلاق سراحهم جميعاً باعتبار ذلك من الشروط الأساسية لدى الحركة ولدى السلطة الوطنية ولأبناء شعبنا في تحقيق السلام العادل والاستقرار.

ثامناً: تحيي اللجنة المركزية الصمود البطولي لأبناء شعبنا الفلسطيني، وتؤكد على الجدية والمصداقية لتوفير كل الإمكانيات لدعم هذا الصمود. كما تؤكد للاجئين من أبناء شعبنا في مخيمات الإباء والكرامة والصمود بأن موضوعهم هو جوهر القضية الفلسطينية، وأن الحلّ العادل لهذه القضية يكمن في أن يتمّ وفق القرارات الشرعية الدولية بالأخص قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤)، فضلاً عن تأكيد اللجنة المركزية قيامها بمسؤولياتها في توفير المناخ المناسب لهم في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية وممارسة حياتهم بحرية وإباء وكرامة.

تاسعاً: تؤكد الحركة على حرصها على الانتخابات التشريعية والتشاور مع الفصائل لتحديد الموعد لإجرائها باعتبارها استحقاقاً يجري الوفاء به، كما تحرص أن تكون حرة وديمقراطية وشفافة، وأن تكون خطوة على صعيد تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتثبيت ودعم النظام السياسي الفلسطيني، وفي هذا السياق فإن اللجنة المركزية تطلب من أبناء الحركة العظيمة الالتزام بقرار الحركة سواء على صعيد الدوائر أو القوائم، وأن تجري عملية الاختيار لمرشحي الحركة وفق الآليات المناسبة. كما أن اللجنة المركزية تؤكد على حرصها التامّ في دعم مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية، وألا تقل مشاركتها عن ٢٠٪، وأيضاً مساندتها على المشاركة في صنع القرار السياسي في كل المستويات والمجالات الوطنية.

عاشراً: تؤكد اللجنة المركزية على توفير الدعم الكافي وتعديل مخصصات عائلات الشهداء والجرحى

بما يكفل لهم حياة حرة كريمة.

أحد عشر: التأكيد على المواقف السياسية الثابتة لحركة فتح من حيث قرارها بخيار السلام كخيار استراتيجي يستند إلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات والتعهدات المبرمة، ورؤية الرئيس بوش بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واعتبار عملية الانسحاب من غزة وشمال الضفة جزءاً من خطة خارطة الطريق وخطوة في مسيرة عملية السلام، ورفض أية مواقف أو إجراءات إسرائيلية قد تمسّ هذا الموقف الاستراتيجي مما يحمل الجانب الإسرائيلي والأطراف الدولية المعنية كامل المسؤولية عن أية تجاوزات، والتأكيد على أن مسيرة السلام تعني إنهاء الاحتلال بشكل كامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لأن تحقيق ذلك يؤدي إلى السلام والأمن والازدهار في المنطقة كلها، ويوفر لشعبنا حياة وطنية كريمة وحرة ويساهم بثقافته وأصالته في نسيج الحياة البشرية وكرامتها وحريتها.

ثاني عشر: اتخذت اللجنة المركزية قرارات واضحة ومحددة لتفعيل منظمة التحرير سواء المجلس الوطني والمجلس المركزي وغيرها، مستندة إلى إعلان القاهرة وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وقد حددت برنامجاً للتحرك العاجل بخصوص ذلك، واعتماد لجنة المتابعة لدعم خطة المسار الوطني، وفي هذا السياق ترحب اللجنة المركزية بإعلان الفصائل عن رغبتها المشاركة في الحكومة الفلسطينية.

كما اتخذت اللجنة المركزية جملة من القرارات الإدارية والتنظيمية تنسجم مع الأنظمة المرعية وتطوير السلوك الإداري والتحركات الوطنية الدولية والداخلية للنهوض واستمرار الاجتماعات، بما يوفر المناخ الوطني السليم للارتقاء بالحياة التنظيمية والوطنية، وفي طليعة ذلك قرار بتشكيل لجنة لتخليد ذكرى الرئيس الراحل البطل الأخ الشهيد القائد ياسر عرفات مؤسس الحركة الوطنية ورمز النضال والصمود والسلام..

وثيقة رقم ٤٥:

تصريح صحفي لحركة حماس حول عدم المشاركة في حكومة وحدة وطنية[٤٥]

٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وقد تلقينا عرضاً للمشاركة في إطار حكومة للسلطة الفلسطينية تحت عنوان (حكومة وحدة وطنية) نعتبر أن هذه الدعوة ملتبسة، ولا تفي بالحاجة الملحة لتشكيل مرجعية وطنية عليا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتتولى مسؤولية القضية الفلسطينية بمجملها . كما أن التعامل مع ملف الانسحاب من قطاع غزة يحتاج إلى آلية وطنية جادة وفق توافق فلسطيني وطني عام، وليس كما هو جارٍ من قبل السلطة الفلسطينية.

وكان من الأجدر التحرك العملي لإنجاز إعادة بناء (م.ت.ف) وفق أسس سياسية وتنظيمية ديمقراطية الأمر الذي اتفقت عليه جميع الفصائل والقوى الفلسطينية، وأعلن في حوار القاهرة في آذار من العام الجاري، والالتزام بعقد الانتخابات التشريعية في موعدها، أو على الأقل الآن الإسراع في تحديد موعد قريب لها، فذلك هو الذي يحقق ترتيب البيت الفلسطيني ويعزز الجبهة الداخلية الفلسطينية.

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وقد أبلغنا الإخوة في حركة فتح بردّنا، نعلن عن موقفنا بعدم المشاركة في الحكومة، ونؤكد أن المصلحة الفلسطينية تستدعي العمل من أجل تحقيق المرجعية الوطنية. أما ما يتعلق بالتعامل مع الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة فنؤكد ما سبق أن دعت إليه الحركة بتشكيل صيغة وطنية تتعامل مع مسألة الانسحاب من قطاع غزة، والترتيبات المختلفة التي يستدعيها رحيل الاحتلال، على قاعدة أن هذا الانسحاب الصهيوني هو إنجاز وطني حققته مقاومة شعبنا وتضحياته الجسيمة.

كما أننا في حركة حماس نعتبر أن قرار اللجنة المركزية لحركة فتح بتمديد تأجيل انتخابات المجلس التشريعي يؤكد الاستمرار في عقلية التفرد، وصياغة القرارات لمصالح فئوية محددة، ونؤكد على ضرورة الاتفاق على موعد قريب لانتخابات المجلس التشريعي بالتفاهم والاتفاق بين كل الفصائل والقوى الفلسطينية.

حركة المقاومة الإسلامية – حماس

وثيقة رقم ٤٦:

مقابلة فاروق القدومي مع فضائية الجزيرة حول إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي٦٧[٤٦]

[مقتطفات]

١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

الجزيرة: هل تعتقد أن الدولة الفلسطينية التي يجري الحديث عنها هي الدولة التي حلم الفلسطينيون بها وناضلوا من أجلها؟

القدومي: عندما بدأ الشعب الفلسطيني ثورته بدأها من الضفة والقطاع، وكان يهدف إلى تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، ولكن بعد التطورات التي حصلت وبعد احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية عام ٦٧، انتقل الهدف الفلسطيني لإزالة آثار العدوان. ومنذ ذلك التاريخ يسعى الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة على كامل أراضي الـ ٦٧، بعد أن ظلمتنا الشرعية الدولية من خلال إصدارها قرارات مجحفة بحقّ شعبنا، وأولها قرار التقسيم وبعده قرارا ٢٤٢ و٣٣٨.

ورغم ذلك ونتيجة الضعف العربي والانحياز الغربي للكيان الصهيوني، قررنا القبول بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضي ٦٧. وهذا هو الهدف الذي نسعى إليه في هذه المرحلة.

وأي دولة ستقام على أقل من أراضي الـ ٦٧ والقدس عاصمة لها وبسيادة كاملة وحقّ العودة، تعتبر دولة لا يمكن أن تعيش. وكما يعرف الجميع، هناك في الشتات ستة ملايين فلسطيني من حقهم العودة إلى ديارهم حسب القرار ١٩٤.

وفي رأينا فإن عودة اللاجئين أهم من إقامة الدولة، ونعتقد أنه إذا كان العالم يسعى لإقامة الدولة المؤقتة منقوصة السيادة ومن دون حقّ العودة، فإن تسوية كهذه لن تستمر وقابلة للانهيار في كل هزة.

الجزيرة: (...) هل تعتقد أن الواقع العربي والدولي قادر على تحقيق دولة فلسطينية؟

القدومي: الواقع العربي يمتلك كل مؤهلات وأوراق القوة، ولكنه للأسف الشديد لا يستخدمها. وهنا تقع المسؤولية على الأنظمة العربية التي مقابل الحفاظ على ذاتها تتخلى عن عوامل قوتها، ولكن إذا كان هناك موقف عربي موحد فلا ريب أن بوسع العرب تحقيق الحلم العربي والفلسطيني، بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، غير أننا الآن في مرحلة بات واضحاً فيها أن هدف أميركا وإسرائيل هو فكّ ارتباط العرب بالقضية الفلسطينية، وتحويل هذه القضية إلى نزاع إسرائيلي فلسطيني. وللأسف نقولها: إنهم نجحوا في ذلك.

الجزيرة: من خلال ميزان القوى والواقع العالمي القائم هل يمكن إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؟ وهل هذه الدولة قابلة للحياة في ظلّ التباعد الجغرافي والقيود الإسرائيلية؟

القدومي: منذ الانتفاضة الثانية فكك النظام الرسمي العربي ارتباطه الفعلي بالقضية الفلسطينية، وصار يتعاطف مع القضية على شاكلة تعاطف دول بعيدة عنا. ويمكن القول إن إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي ٦٧ هو أمر ممكن، شرط أن تكون القدس عاصمة لهذه الدولة، ويكون هناك حقّ العودة. فحقّ العودة هو ما يضمن بقاء الدولة، ومن دونه تغدو معرضة للخطر في كل لحظة؛ لأنه لا يمكن أن نعتبر أن الشعب الفلسطيني هو من يعيش في الضفة والقطاع. وعندما يشعر الشعب الفلسطيني في المهاجر والشتات أنه ظلم وانتزع من أراضيه، وهو خارج هذه الدولة ولا يملك حقوقاً بما فيها حقّ العودة إلى دياره، فإنه سيقوم بثورة جديدة. ويجب الإدراك بأن أي سلام منقوص سيكون أشدّ خطورة مما لو لم يقم هذا السلام.

الجزيرة: هل يمكن لدولة تقام في الظروف السائدة وفي ظلّ هذا الاختلال أن تسهم في إعادة اللحمة للإرادة العربية أم ستزيد في إضعاف هذه الإرادة؟

القدومي: أي سلام منقوص سيكون أشدّ خطورة مما لو لم يقم هذا السلام، في كل الأحول فإن إقامة الدولة الفلسطينية ستزيد اللحمة العربية، إن أقيمت هذه الدولة في شروط مناسبة. وهذا سوف

يتقرر وفق الأسس التي تقام عليها الدولة.
فإن أقيمت وفق الشرعية الدولية التي نقرّ بها، فلا ريب أنها ستساعد على تعزيز الموقف العربي. أما إذا أقيمت الدولة تحت إملاءات وشروط مجحفة بحقّ شعبنا، فإن هذا سيزيد الوضع العربي ضعفاً وانهياراً. ووضع الرضوخ العربي لهذه الإملاءات لن يدوم طويلاً. (....)

وثيقة رقم ٤٧:

قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات[٤٧] [مقتطفات]
غزة، ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٥
(....)
مادة(٣)
النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد
١- يقوم قانون الانتخابات الفلسطيني على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (٥٠٪-٥٠٪) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر)، و (نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.
٢-عدد نواب المجلس (١٣٢) مئة واثنين وثلاثين نائباً موزعة على الوجه التالي:
أ- ٦٦ ستة وستون نائباً يتمّ انتخابهم على أساس نظام (تعدد الدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الستة عشر حسب عدد السكان في كل دائرة، وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، ويخصص منها ستة نواب للمسيحيين من دوائر عدة يتمّ تحديدها بمرسوم رئاسي.
ب-٦٦ستة وستون نائباً يتمّ انتخابيهم [انتخابهم] على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.
ت-تشكل القائمة الانتخابية من حزب أو ائتلاف أحزاب أو مجموعة من الأشخاص تتشكل لغرض الانتخابات على أن تستوفي شروط الترشيح وفقاً لأحكام هذا القانون.
مادة(٤)
تمثيل المرأة
يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقلّ عن امرأة واحدة من بين كل من:
١- الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
٢- الأربعة أسماء التي تلي ذلك.

٣- كل خمسة أسماء تلي ذلك.

مادة(٥)

التوزيع النسبي للمقاعد

١- يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على ٢٪ أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين في الانتخابات على أساس نظام القوائم، عدد من مقاعد المجلس بنسبة مجموع ما حصلت عليه من الأصوات.

٢- تودع كل قائمة انتخابية قائمة بأسماء مرشحيها لدى لجنة الانتخابات قبل إغلاق باب الترشيح.

٣- تعتبر قائمة مرشحي القائمة مغلقة من حيث ترتيب الأسماء، وتوزع المقاعد التي تفوز بها كل قائمة على مرشحيها حسب تسلسل أسمائهم في القائمة، الأول فالذي يليه وهكذا.

مادة(٦)

الدوائر الانتخابية

١- تكون الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة لغرض:

أ-انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ب-الانتخابات على أساس نظام (القوائم).

٢- لأغراض انتخاب أعضاء المجلس في الدوائر الانتخابية على أساس نظام (تعدد الدوائر) تكون الدوائر الانتخابية ست عشر دائرة مقسمة على الوجه الآتي:

دائرة القدس، دائرة أريحا، دائرة الخليل، دائرة بيت لحم، دائرة جنين، دائرة خان يونس، دائرة دير البلح، دائرة رفح، دائرة سلفيت، دائرة شمال غزة، دائرة طوباس، دائرة طولكرم، دائرة قلقيلية، دائرة مدينة رام الله والبيرة، دائرة مدينة غزة، دائرة نابلس.

٣- تضع لجنة الانتخابات بالتشاور مع مجلس التنظيم الأعلى نظاماً يعين حدود كل دائرة انتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها، ويتمّ إصداره من قبل مجلس الوزراء.

وثيقة رقم ٤٨:

مقابلة رمضان شلح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، مع فضائية العربية[٤٨]

[مقتطفات]

١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

جيزال خوري: نعم دكتور رمضان من يتحمل مسؤولية عملية ناتانيا بالقرار؟ هل القيادة في الخارج؟

د. رمضان شلّح: الذي يتحمل مسؤولية هذه العملية بشكل مباشر هو رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون؛ لأن هذه العملية جاءت في ظلّ مناخ التهدئة صحيح، لكن كردّ فعل على الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية للتهدئة المعلنة، أما حول تفاصيل وآلية القرار اللي [الذي] ورد في سؤالك، أولاً أطمئنك أنه ليس هناك خلاف بين الجهاد لا في الضفة ولا في غزة ولا في الداخل ولا في الخارج. (....)

جيزال خوري: كيف بيصير [يحدث ذلك]؟ يعني بتقولوا [أي تقولون] اليوم لازم [يجب أن] نعمل شيء؟

د. رمضان شلّح: أنا أشرح لك، نحن نثبّت مبدأ، المبدأ مثلاً يقول: نحن الآن نعيش حالة مقاومة، هناك جهاز اختصاصي يمارس هذه المقاومة، الآن نقول هناك حالة تهدئة، التزام كامل وشامل بالتهدئة، لكن التهدئة فُهمت خطأ من الجميع، التهدئة يصاحبها احتفاظ الشعب الفلسطيني وقوى المقاومة بالردّ على خروقات إسرائيل.(....)

جيزال خوري: طيب شو أمّنت لكم [حسناً، ماذا حققت] عملية ناتانيا من مكسب ضدّ إسرائيل؟

د. رمضان شلّح: قبل التهدئة كان الشعب الفلسطيني بكل قواه يتحدث عن توازن الرعب الذي حدث بيننا وبين دولة الاحتلال في هذه الانتفاضة، نحن أوقعنا بهم خسائر ووضعناهم في مأزق ونحن تحملنا خسائر وتحملنا تضحيات كبيرة، جاءت التهدئة وأعطينا فرصة للأخ أبو مازن أن يحقق لنا هذه المكاسب التي تسألينني عنها الآن، ما لا يعرفه الجميع أن هذه التهدئة التي أُعطيت في القاهرة لم يسقط من اتفاق القاهرة حقنا في المقاومة، لذلك أول بند كان في إعلان القاهرة وأنا أقرأ نصّ إعلان القاهرة الآن: "التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط أو حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، التهدئة".(....)

جيزال خوري: أنتو [أنتم] كيف [تقيّمون] علاقتكم بحماس؟

د. رمضان شلّح: علاقتنا ممتازة جيدة وحوار ونقاش وتبادل رأي، (....)

جيزال خوري: ليش [لماذا]؟ قول لي: ليش؟ كلمتين باختصار، ليش الجهاد الإسلامي ما [لا] ينضم لحماس؟ شو [ما هو] الفرق بينه وبين حماس؟

د. رمضان شلّح: التعقيدات الموجودة الآن في الواقع الفلسطيني وفي واقع الحركتين وفي كثير من الأمور السياسية والميدانية تجعل الوحدة الاندماجية مسألة ليست هيّنة ولكن نحن حريصون..

جيزال خوري: نفس الإستراتيجية؟

د. رمضان شلّح: على إستراتيجية المقاومة نفترق [نختلف] مثلاً الآن في اجتهاد في السياسة، الإخوان يدخلوا المجلس التشريعي نحن نقول: لا، هذا فيه فرق صار.(....)

جيزال خوري: دكتور رمضان نحنا بعد معنا بس [ما زال معنا] عشر دقائق يعني بدنا [نريد] نكون

بسرعة، شو علاقتكم بسوريا اليوم؟ أديش [بأي مقدار] تؤثر على قراركم؟
د. رمضان شلّح: علاقتنا بسوريا اليوم كعلاقتنا بالأمس وقبل سنة وقبل عشر سنوات، لا جديد في الموضوع، وهذا الموضوع تحدثنا فيه.
جيزال خوري: إنو ما بيعملوا [ألا يمارسون] ضغط عليكم؟
د. رمضان شلّح: ما فيه أي ضغط قرارنا مستقل.(....)
جيزال خوري: معلش [لا بأس] بدي آخذ منك شوي [أريد أن آخذ منك قليلاً] في غير السياسة وعقائد إذا بتسمح، شو[ماذا] بتقول لأمهات الفتيات اللي [اللواتي] ماتوا بعملية ناتانيا؟
د. رمضان شلّح: شو هم بيقولوا؟ أنا يوم ما [في اليوم الذي] اغتالت إسرائيل في طولكرم شفيق عبد الغني من قادة سرايا القدس أنا شفت [شاهدت] طفلته على الجزيرة وهي تبكي، طفلة في عمر الزهور شو أنا [ماذا علي] كقائد جهاد إسلامي [أن] بقول لها: أنا مشارك ومغطي بالتهدئة على جريمة قتل أبوك؟ كيف بقابل أنا شعبي وأمتي وبقابل العالم في التاريخ كله، عشان شو[من أجل ماذا]؟ عشان [لأن] شارون بدو [يريد أن] ينسحب؟ ينسحب، أصل الجريمة نحن ما رحنا غزيناهم في آخر الأرض، العالم بدّو[يريد أن] ينسى شو صار [ما الذي حدث] قبل خمسين سنة، شو صار قبل عشرين سنة، شو صار قبل عشر سنوات، قبل يومين، نحن الضحية.(....)

وثيقة رقم ٤٩:

مقابلة ممثل حركة حماس في لبنان أسامة حمدان مع صحيفة البلد اللبنانية حول الإنسحاب من غزة(٤٩) [مقتطفات]

٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

البلد: ما هي الاتفاقات التي توصلتم إليها خلال المباحثات مع الجانب المصري الذي قام بوساطة بينكم وبين السلطة الفلسطينية على خلفية الاشتباكات التي حصلت؟!
حمدان: لقد توصلنا إلى تأكيد التزامنا بالوحدة الوطنية وحرمة الدم الفلسطيني وأكدنا تمسكنا بالتهدئة المشروطة وإصرارنا على الردّ عند أي خرق يقوم به الاحتلال الإسرائيلي.. وإذا كان البعض يتحدث عن تهدئة وفق اتفاق القاهرة فهناك أمور كثيرة لم تطبق من هذا الاتفاق، ويجب ألا يفسر وفق ما يريده البعض خصوصاً وأن البعض يحاول تفسير التهدئة وكأنه استسلام للرغبات والإملاءات الأميركية والإسرائيلية هذا ما لا يمكن أن نقبله في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، كما لا يقبله أي فلسطيني.
البلد: البعض يتّهم بأن المقاومة وفّرت ذريعة للعدوان من خلال إطلاق صواريخ القسّام على أبواب

الانسحاب من غزة ما هو قولكم؟!

حمدان: هذا كلام باطل ومردود، الاعتداءات الإسرائيلية تواصلت على الشعب الفلسطيني منذ إعلان التهدئة وحتى الآن، هناك أكثر من ٦٠ شهيداً وأكثر من ١٢٠٠ معتقل وأكثر من ١٠٠٠ خرق، الاعتداءات لم تتوقف والمقاومة كانت تردّ على بعضها.. ومحاولة تحميل المقاومة عبء ما يجري هو مغالطة كبيرة وأيضا رضوخ لما تريده "إسرائيل"، والأولى أن يتمّ الحديث عمن يتحمل المسؤولية الكاملة وهو الاحتلال ويجب أن يدرك الجميع أنه لا مخرج في العلاقة مع الاحتلال سوى المواجهة ولا يمكن للعدو أن يتراجع خطوة إلى الوراء طالما كانت قناعاته أن الطرف الفلسطيني يقدم التنازلات.. هو يراهن على ذلك.

البلد: ما هو المطلوب من السلطة الفلسطينية إذا لم تلتزم إسرائيل بالتهدئة التي تمّ التأكيد عليها مع الوفد المصري؟

حمدان: المطلوب من السلطة أن تنحاز إلى خيار الشعب الفلسطيني وهو خيار المقاومة، وأن تبذل جهداً في الدفاع عن الشعب الذي يتساءل أين كانت كل تلك الآليات المصفحة العسكرية عندما كان يعتدى عليه؟! وأين كانت هذه القوات عندما كان هناك فلتان أمني من قبل بعض عناصر الأجهزة الأمنية وعناصر حركة "فتح"، لماذا لم تظهر هذه الآليات إلا بعد أن بدأ الاحتلال هجوماً على المقاومة، وهل هناك تنسيق بين السلطة والاحتلال لتصفية المقاومة أدى إلى ظهور هذه الآليات والقوات أم أن هناك سراً آخر.

البلد: هل تعتقد أن إسرائيل ستنفذ انسحابها من غزة مع هذه التطورات الأمنية؟!

حمدان: نعم، إن الانسحاب الإسرائيلي سيكون ناجزاً والإسرائيليون ليس أمامهم خيار سوى الانسحاب من قطاع غزة حتى لو تأخر الأمر قليلاً، لكنهم سينسحبون خصوصاً وأن المقاومة أثبتت قدرتها في الردّ على الاعتداء والضغط الإسرائيلي وما يشيعه الإسرائيليون من عمليات، وربما تقع عملية عسكرية ضدّ قطاع غزة أو إعادة احتلال لبعض المناطق في القطاع وهو جزء من عملية نفسية تهدف في جانب منها إلى رفع معنويات الكيان الصهيوني وجيش الاحتلال من جهة، وللضغط على السلطة كي تدفعها إلى المواجهة مع المقاومة في فلسطين من جهة أخرى.

البلد: كيف ترى صورة الوضع لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي هل لديكم خطة لإدارة هذا القطاع مع الفصائل أو السلطة؟!

حمدان: نحن في حركة "حماس" لدينا خطط وأفكار ومشاريع وقلنا أن هذا يجب أن يتمّ بالتوافق بين الجميع؛ سلطة وفصائل مقاومة وبعمل فلسطيني مشترك، ولذلك دعونا وأكدنا مراراً على تشكيل لجنة وطنية فلسطينية عليا للتعاون مع الانسحاب وتداعياته ونعتقد أنه يجب أن يتمّ التعامل مع قطاع غزة على قاعدة أساسية وهي أنه منطقة محررة لا تخضع للشروط والاملاءات الإسرائيلية، ومؤسف اليوم ما دار على لسان بعض وزراء السلطة حول شروط إسرائيلية في ما يتعلق بالميناء

والمطار أو غيرهما حتى لو اعتبرنا أنه أرض محررة فهذا لا ينهي المقاومة لأن قطاع غزة يمثل ١,٥ في المئة ولدعاة إعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فهو لا يمثل سوى ٥ في المئة لذلك تبقى فلسطين أرضاً محتلة ومشروع المقاومة يجب أن يستمر . (....)

وثيقة رقم ٥٠:

تصريح صحفي لحركة حماس تستنكر فيه اعتداء شرم الشيخ[٥٠]

٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

تعرب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن استنكارها للاعتداء الذي وقع بعد منتصف ليل أمس في "شرم الشيخ"، والذي استهدف الأماكن المكتظة بالمدنيين من السياح والمواطنين المصريين.

وإنّنا إذ نجدد رفضنا لمثل هذه الأعمال، فإنّنا نؤكد على أنها أعمال تسيء إلى أمن بلادنا واستقرارها وتضرّ بالمصالح والقضايا الوطنية والقومية والإسلامية، لاسيما منها القضية الفلسطينية، كما نؤكد على أن المعركة الحقيقية هي مع الكيان الصهيوني الغاصب، وهو المستفيد الوحيد من إثارة القلاقل والمشاكل على أرضنا وفي منطقتنا.

وثيقة رقم ٥١:

توصيات المؤتمر العام الثالث للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل[٥١] [مقتطفات]

كوالالمبور، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

اختتم "الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل" الأربعاء ٢٧-٧-٢٠٠٥ جلسات مؤتمره العام الذي افتتح أعماله في العاصمة الماليزية كوالالمبور يوم ٢٥-٧-٢٠٠٥ .

وحضر المؤتمر ٦٠ مندوبا يمثلون ٣٥ من النقابات والهيئات الأهلية من ١٥ دولة عربية وآسيوية وأفريقية وأوربية.

توصيات المؤتمر:

(....) دعا المؤتمر إلى بذل كل الجهود وتضافرها من أجل التأطير الدولي لمواقف الأمة الإسلامية، ممثلةً في النقابات والمنظمات التمثيلية والاتحادات المهنية داخل العالم الإسلامي وخارجه؛ سواء في ذلك تلك المواقف المعبرة من جهة عن تمسك الأمة بالهوية الحضارية العربية الإسلامية لقدسها الشريف، وعن رفضها الجازم لسياسة الاستيطان والتهويد والاحتلال في القدس الشريف وأرضه المباركة، أم تلك المواقف المتعلقة من جهة أخرى بقضية فلسطين عموماً، والداعمة والمدافعة عن

الحقوق غير القابلة للتصرف لعرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين في أرض فلسطين المباركة، والمعبرة عن استنكارها وغضبها للمواقف الدولية التي تعادي هذه الحقوق أو تتنكر لها أو تتجاهل شرعيتها الدولية.

وأعرب المؤتمر عن تقديره لقرار الدكتور "طراد حمادة" وزير العمل اللبناني بتسهيل عمل قطاعات مهمة من الفلسطينيين في لبنان، ويناشد الحكومات المضيفة لحاملي التابعية الفلسطينية عدم تقييد حريتهم في ممارسة كافة حقوقهم المدنية والإنسانية، وأن يعاملوا كأشقاء لا كأجانب، واتخاذ كافة الخطوات القانونية اللازمة لتمكينهم من العمل والحياة الكريمة، وتعبئتهم لطاقاتهم من أجل عودتهم إلى ديارهم وإفشال توطينهم خارجها.

كما دعا المؤتمر إلى الانخراط في أنشطة اللجان التحضيرية والمساندة للمؤتمر العام لنصرة القدس، والذي سيعقد في إندونيسيا في الربيع القادم. (....)

وثيقة رقم ٥٢:

محضر اجتماع لجنة إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني مع قادة الفصائل[٥٢]

[مقتطفات]

٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

بدأ محمود الخالدي الإجتماع مرحباً بوفد الزعنون، وقال إن الهدف من هذا اللقاء هو التحضير لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة.

الزعنون: هذا الوفد مكلف بمتابعة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، والدكتور غوشة مكلف بنقل نتائج اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في غزة للفصائل.

نريد تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد حسب النسب، ليمثل الفلسطينيين كافة، في إطار عملية تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية. والمجلس الوطني مؤسسة عريقة ساهم في تأسيسها المرحومان جمال عبد الناصر وأحمد الشقيري.

كما تعلمون فإن التشكيلة الحالية للمجلس الوطني قائمة على أساس ربع الأعضاء يمثلون الرعيل الأول، والربع الثاني يمثلون الفصائل، والربع الثالث يمثلون الاتحادات الشعبية، أما الربع الرابع فهو يتشكل من الذين أضيفت عضويتهم للمجلس سنة ١٩٩٦. توجد سجلات متباينة ومتفاوتة لأعضاء المجلس الوطني؛ سجل غزة يختلف عن سجل رام الله، وكلاهما يختلفان عن السجل الموجود في رئاسة المجلس الوطني بعمان.

المجلس التشريعي كما تعلمون هو جزء من المجلس الوطني. وقد كان عدد أعضاء المجلس الوطني من الداخل سابقاً ١٨٦ عضواً، فأصبحوا ٨٨ عضواً هم عدد أعضاء المجلس التشريعي. أما المجلس الوطني المقبل فسوف يشكل مناصفة بين الداخل والخارج.

جرت مؤخراً عملية تهميش لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وقد طلب نقلها للداخل في هذا الإطار، لكننا في رئاسة المجلس الوطني أكدنا على أهمية تواجدنا في الخارج، وخاصة في عمان. ومؤسسات المنظمة الموجودة في الخارج حتى الآن هي الدائرة السياسية ومقرّها تونس، الدائرة العسكرية ومقرّها صنعاء، إضافة إلى رئاسة المجلس الوطني ومقرّها عمان، في حين أن مقرّ اللجنة التنفيذية هو رام الله.

اتصلنا بالفصائل، وتلقينا الكثير من الاقتراحات، والكل مجمع على تشكيل مجلس وطني من ثلاثمائة عضو، وذلك من خلال انتخابات تجرى في الداخل (انتخابات المجلس التشريعي)، وحين يمكن إجراء انتخابات في الخارج، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الساحة الأردنية.

وقد أبلغنا الأعضاء الحاليين في الداخل أن عضويتهم تنتهي إن لم ينجحوا في انتخابات المجلس التشريعي. في مجلس غزة تمّ شطب الكثير من الأعضاء الذين تخلفوا عن حضور الاجتماع، غير أننا لم نشطب أحداً من ممثلي سوريا. نبارك اتفاق وقف إطلاق النار بين "فتح" و"حماس" في قطاع غزة، الذي يهدف الى حقن الدم الفلسطيني، ويجب أن يؤكد اجتماعنا هذا على ذلك.

نحن مهمتنا تتعلق بالبند الخامس من النظام الأساسي، وهو يتعلق بتفعيل منظمة التحرير، وأسس تشكيل مجلس وطني جديد.

سبق أن شكلت لجنة من سبعة أعضاء لوضع تصورها في هذا الخصوص، (لم تفعل شيئاً)، وعلينا الآن تجاوز الوضع، وعدم إثارة إجراء انتخابات لعضوية المجلس الوطني في الأردن. يجب تفعيل آلية عمل اتفاق القاهرة وكذلك يجب التحضير لاجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير. والواقع إن لقاءنا هذا هو من أجل التحضير للاجتماع الذي يجب أن يضمّ الجميع. (....)

طلال ناجي: عقد هذا الإجتماع هو نتيجة لاتفاق القاهرة.

اللجنة التحضيرية التي نلتقي بها الآن، وما تمّ الإتفاق عليه في القاهرة هي رزمة متكاملة مع التهدئة. التهدئة لا تشكل اتفاقاً منفصلاً عن هذه الرزمة. وما حصل في غزة من اشتباكات وتوترات بين السلطة و"حماس" نجم عن عدم الإلتزام بهذه الرزمة الواحدة المتعلقة بترتيب البيت الفلسطيني.

البرنامج المرحلي.. تشكيل المجلس الوطني.. مؤسسات منظمة التحرير.. الداخل الخارج.. الجاليات الفلسطينية.. هذه كلها عناوين لا بدّ من بحثها، ووضع صيغ لها قبل الإجتماع الشامل للجنة التفعيل.

يجب أن تكون هناك دورات حوار لمناقشة كل هذه المواضيع.
هناك أخوة لنا غير حاضرين لهذا الإجتماع (فتح/الإنتفاضة) علينا وعليكم مناقشة وضعهم وحلّ المشكلة، وبدونهم لا تستوي الأمور.
نحن كنا نتوقع أن يكون أبو اللطف معكم في هذا الإجتماع، وهو أمين سرّ حركة "فتح"، ويجب أن يشارك، مع احترامي للإخوة المشاركين من "فتح".
كل تنظيم لا بدّ أن يرسل وجهة نظره خطياً لرئاسة المجلس الوطني. (....)
خالد مشعل: أرحب بالإخوة أعضاء الوفد. التقيت الأخ أبو الأديب صباحا لوحده، وطلبت منه أن يكون الاجتماع مع الفصائل مجتمعة، ووافق مشكوراً. وهذه هي الأصول التي يجب أن تتمّ.
مشاركتنا في هذا الاجتماع، وحرصي على الحضور ينبع من جدية "حماس" بالمشاركة في منظمة التحرير. قرار "حماس" والجهاد الإسلامي بدخول منظمة التحرير هو قرار جدي.
لا بدّ من بحث المستجدات السياسية والصعوبات التي تواجهنا في الداخل والخارج، والمطلوب ترتيب البيت الفلسطيني استناداً لما جرى في القاهرة.
إعلان القاهرة كان محطة مفصلية علينا استكمالها، ولكننا لم نشعر أن هناك جدية في التعامل مع ذلك. وإن عدم حضور المستوى الأول من حركة "فتح" تعبير عن عدم الجدية.
نحن لن نحضر الاجتماع المقبل للجنة التفعيل، مع احترامي للإخوة الموجودين، إن لم يحضره محمود عباس وفاروق القدومي، كما اتفقنا سابقاً. غيابهما غير مبرر، ولا يستطيع أحد أن يفهمه.
نحن مع تشكيل مرجعية لكل الشعب الفلسطيني، ومستعدون لأن نشارك بإعادة بناء منظمة التحرير لتشكل مرجعية لكل الشعب الفلسطيني.
هناك استهدافات كبيرة واستحقاقات كبيرة قادمة، ولا بدّ من ربط الداخل والخارج عبر مرجعية موحدة.
التعامل مع ملف منظمة التحرير بشكل صحيح وطبيعي وليس بشكل ترميمي. نحن لسنا مع الترميم، نحن مع إعادة البناء بشراكة حقيقية. وعلى ذلك، يجب أن تضمّ منظمة التحرير جميع القوى والفصائل بعد الاتفاق على العنوان السياسي والتنظيمي، ولهذا أهمية قصوى.
الانتخابات يجب أن نكرسها في الداخل والخارج، ونحن مع الانتخابات، وقد يكون هناك استثناء للوضع في الأردن.
يجب أن تكون هناك شراكة حقيقية في صنع القرار السياسي الفلسطيني، وفي المرجعية الوطنية الفلسطينية، ولا نقبل التفرد.
مكونات القوى الفلسطينية جميعها يجب أن تشارك في الاجتماعات وفي مؤسسات منظمة التحرير.
لا بدّ من حلّ هذه المسألة بالنسبة للفصائل التي لديها إشكاليات. "فتح/ الانتفاضة" يجب أن يحلّ

موضوعها هي الأخرى، وأن يشاركوا.
نحن نؤكد على ضرورة أن يحضر الاجتماع المقبل أبو مازن، وأبو اللطف والإخوة في "فتح/ الانتفاضة".
نحن مع تحديد موعد مناسب وواقعي لاجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير، ومع تقديم تصورات مكتوبة من الفصائل، ومع حوارات ثنائية.
محمد نزال: لدي سؤال: سمعنا أن هناك طلباً قدمه أبو مازن للمصريين يقضي بعقد اجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير في الدوحة، هل هذا صحيح يا أخ أبو الأديب..؟
الزعنون: لا أعرف.
اقترح انعقاد لجنة تفعيل منظمة التحرير بعد شهرين بحضور الجميع، وأن يدعو له أبو مازن، وأن تقدم الفصائل تصورات مكتوبة خلال أقل من شهر، وتشكل لجنة لصياغة مشروع واحد من مجموع الصياغات، وأن تعقد ورشات عمل في الداخل والخارج.. نابلس.. رام الله.. غزة.. عمان.. دمشق.. بيروت.. الخ.. لمناقشة التصورات والآلية.
وافق الحضور على اقتراح الزعنون، رغم أن غالبيتهم، كما تؤكد المصادر، خرجت محبطة، وبانطباعات سلبية جراء التسويفات وأجواء المشاركة الواسعة لحضور كبير لا يستند لأي أساس، بل إنه كان يسمح للصحفيين بدخول مكان الإجتماع بين وقت وآخر.

وثيقة رقم ٥٣:

بيان حماس السياسي بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة(٥٣) [مقتطفات]
١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٥
(...) إن حركة المقاومة الإسلامية حماس إذ تفتخر بهذا الإنجاز الوطني فإنها تودّ التأكيد على نهجها السياسي والميداني المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي وما يعقبه من تطورات، وذلك على النحو التالي:
١. إن الفضل في هذا الإنجاز أولاً وأخيراً هو لله تعالى، فهو سبحانه صاحب الفضل والمنة، والناصر والمعين. هو الذي ثبّت الأقدام وربط على القلوب، وأعان على الصمود وبارك في الجهود، وقوى عزم المجاهدين. (....)
٢. إن اندحار الاحتلال من غزة وشمال الضفة إنجازاً للمقاومة وثمرة لتضحيات شعبنا وصموده وآلامه ومعاناته، وهو دليل على قدرة المقاومة على الإنجاز وتحقيق الأهداف، خاصة في مواجهة عدو كعدونا الصهيوني الذي لا تُجدي معه إلاّ القوة.
٣. إن هذا الإنجاز خطوة أولى على طريق تحرير أرضنا واستعادة قدسنا وجميع حقوقنا، وليست

الخطوة الأولى والأخيرة كما يريد ذلك شارون، فغزة لن تكون أولاً وأخيراً ولن نقبل أن تتحول إلى سجن لشعبنا، من هنا فيجب أن يكون الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة شاملاً وكاملاً، بما في ذلك المعابر والبحر والأجواء.

٤. إن هذا الإنجاز المبارك يحسب لصالح شعبنا جميعاً، بمجاهديه وأبطاله وفصائله وقواه في الداخل والخارج، وأجياله كافة التي صمدت وجاهدت وناضلت طوال العقود الماضية، فجاء هذا الإنجاز ثمرة لنضالاتها المتعاقبة وتضحياتها المتراكمة. بل يشاركنا في هذا الشرف والإنجاز كل الذين ناصرونا ودعمونا ووقفوا إلى جانبنا من شعوب أمتنا العربية والإسلامية.

٥. إنه ومن أجل حماية هذا الإنجاز الوطني، وبهدف قطع الطريق على المخطط الشاروني؛ فإن حركة حماس تسعى للشراكة مع أبناء شعبنا في القرار، انطلاقاً من المسؤولية المشتركة تجاه الوطن والشعب. وفي الوقت الذي تؤكد فيه حماس أنها ليست بديلاً لأحد، ولا تسعى للتفرد والاستفراد، فإنها ترفض استفراد الآخرين في القرار تحت أي مبرر كان. (....)

٦. إن الحركة حريصة على إتمام هذا الانسحاب، وعلى خروج الاحتلال كاملاً من القطاع وشمال الضفة وسوف تتعاون مع جميع أبناء شعبنا في إظهار الصورة الحضارية في التعبير عن الفرحة والابتهاج.(....)

٧. إن حركة حماس ليست سلطة داخل السلطة ولا هي في مواجهتها ولا هي فوق القانون، ولا تنازع أحداً في ذلك، لكن في نفس الوقت لابدّ من مرجعية وطنية للقرار الفلسطيني يشارك فيها الجميع، ومن هنا أكدنا على ضرورة إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة.

٨. إن حركة حماس تؤكد على تمسكها بالمقاومة خياراً استراتيجياً حتى رحيل الاحتلال بإذن الله عن أرضنا ومقدساتنا وإنجاز أهدافنا وحقوقنا الوطنية. (....)

كما وتؤكد الحركة على تمسكها بسلاح المقاومة وحماية جهازها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام المظفرة في جميع الأحوال، دفاعاً عن أرضنا وشعبنا واستكمالاً لمسيرة التحرير والنصر بإذن الله.

٩. إن حركة حماس تؤكد على ثوابتها المعروفة في الحرص على الوحدة الوطنية وحمايتها وصيانتها، وتحريم الدم الفلسطيني، وحصر المعركة ضدّ الاحتلال. ونطمئن شعبنا وأمتنا أننا لن ندخل أو نستدرج إلى أية صراعات داخلية، وستظلّ معركتنا الوحيدة ضدّ الاحتلال الصهيوني بإذن الله.

١٠. إن حركة حماس تؤكد على تمسكها بثوابت القضية وبالحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها الأرض والقدس وحقّ العودة ورفض كل أشكال الاحتلال والاستيطان، والتصدي لمحاولات المساس بالمسجد الأقصى المبارك. وهذه الحقوق ليست منّة من أحد ولا ننتظر أن يعطيها لنا أحد، وإنما

ننتزعها انتزاعاً بعون الله تعالى ثم بجهادنا وتضحيات شعبنا ودعم أمتنا المباركة.

١١. إن قضية الأسرى والمعتقلين كقضية وطنية أولى، تحرص حركة حماس وجميع القوى على العمل بكل اجتهاد من أجل ضمان الإفراج عنهم بإذن الله، ونطالب بالإفراج العاجل عن أسرى شعبنا الذين يسكنون في الأرض المحررة كخطوة على طريق تحرير بقية أسرانا الميامين. (....)

وثيقة رقم ٥٤:

مقابلة خالد مشعل، مع صحيفة الغد الأردنية حول العلاقات مع الأردن، واللقاءات مع الأوروبيين والأمريكيين(٥٤) [مقتطفات]

١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

الغد: كيف تنظرون إلى خطوة الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة عشية التنفيذ، وما هي الاستعدادات المتخذة من قبل الحركة في هذا الخصوص؟.

مشعل: إن استعداداتنا لمحطة الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة متعلقة باستيعاب هذا التطور المهم على طريق تحرير الأرض الفلسطينية واستعادة الحقوق، من خلال إدارة الوضع الفلسطيني الداخلي بطريقة سليمة ومتوازنة تظهر الإنجاز بصورته الايجابية، وتقدم الشعب الفلسطيني كشعب حضاري يستحق الحرية والحياة والدولة المستقلة.

وقد جرى قبل أيام الاتفاق على تشكيل هيئة وطنية فلسطينية تنبثق عن لجنة المتابعة العليا للفصائل الوطنية الإسلامية لتتولى بصورة مشتركة، وقرار وطني عام ملف الانسحاب من غزة بكل مفرداته. (....)

إننا نرى في هذا الانسحاب هزيمة للعدو ومستحقاً طبيعياً لشعبنا جراء التضحيات العظيمة التي قدمها ونتاج المقاومة والانتفاضة، وهي تشكل خطوة أولى على طريق استكمال مسيرة التحرير واستعادة الحقوق الفلسطينية.(....)

الغد: إذا تعرضت عناصر الحركة لأي استفزازات من قبل قوات الاحتلال فهل ستحتكمون إلى الهدوء أم ستلتزمون بالرد؟.

مشعل: لقد أكدت حماس بالموقف الإعلامي السياسي وبالأداء الفعلي الميداني التزامها بالتهدئة وفقاً لإعلان القاهرة، مع حقها في الردّ على أي عدوان إسرائيلي؛ لأن التهدئة التي أعلناها في القاهرة مشروطة ومتبادلة، وبالتالي التزامنا مرتبط بالتزام العدو الصهيوني.

إن حماس ستتصرف بناءً على هذه القاعدة في الوقت المناسب بالتصرف المناسب وفق ما يجري على الأرض من تطورات ومستجدات، مع التأكيد على أن الأولوية تتمثل في إندحار العدو سريعاً عن

القطاع كمقدمة للإنسحاب من كامل الأرض الفلسطينية. إلاّ أن الحركة لن تقف مكتوفة الأيدي حيال أية جرائم أو مجازر قد يقترفها جيش الاحتلال أثناء خروجه من غزة دون أن يعني ذلك أن أحداً يريد إعادة الأمور إلى الوراء أو دفع الجيش إلى البقاء في القطاع.

الغد: في هذا السياق حذر كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات قبل أيام من تعدد السلطات، ومن نشر عناصر القسام المسلحة في شوارع غزة أثناء تنفيذ عملية الانسحاب بما قد يؤدي إلى احتكاك يؤدي إلى التصادم مع جيش الاحتلال؟.

مشعل: إن حماس تتصرف بقدر من المسؤولية تجاه القضية والشعب الفلسطيني، وهي لا تطرح نفسها كسلطة مقابل السلطة ولا داخل السلطة ولا فوقها ولا تنازع أحداً في السلطة. ولا ندعو إلى تعدد السلطات إذ أن تطبيق القانون والسلطة لا بدّ أن يكون شيئاً واحداً في أي بقعة جغرافية ولكن ثمة فرق بين موضوع السلطة وبين من الذي يملك القرار السياسي الفلسطيني، وقد دعونا مراراً إلى تشكيل مرجعية للقرار الفلسطيني مع التأكيد على أن القانون واحد والسلطة واحدة. لا أحد ينازع السلطة وإلا ستكون فوضى، ولكن لا بدّ من شراكة في القرار الفلسطيني فهذه مسؤولية مشتركة في كل المراحل؛ فنحن شركاء في الدم فمن الطبيعي أن نكون شركاء في القرار.(....)

الغد: أعلنت الكثير من القيادات الفلسطينية في الخارج عزمها العودة إلى القطاع [قطاع] غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل عنه، ماذا عنكم؟.

مشعل: إن العودة تعتبر حقاً طبيعياً لكل فلسطيني ندعو إليها وتشكل جزءاً من ثوابتنا. هذا من حيث المبدأ العام أما من حيث الممارسة والتطبيق فإنها مرتبطة بالظرف وبالتوقيت المتعلقين بحقيقة الانسحاب وحجمه وماهيته ومدى شموليته خاصة وأن ثمة جوانب لا تزال غامضة تتعلق بمصير المعابر والحدود، وبالتالي توقيت العودة وممارستها فعلياً متعلق بجملة اعتبارات وظروف سوف تتضح لاحقاً وعلى ضوئها سيتخذ قرار العودة.

الغد: هل طرأ جديد بشأن علاقة الحركة مع الحكومة الأردنية؟

مشعل: إن حماس ستظلّ حريصة على المصلحة العربية والإسلامية، وستظلّ تتعامل مع الدول العربية والإسلامية ومنها الأردن بمسؤولية وطنية وقومية عالية، ولن تغير من سياستها في الحرص على الأمن العربي وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وحصر المعركة ضدّ الاحتلال الصهيوني فقط، وستظلّ أيديها ممدودة إلى الجميع. لقد بادرنا بالاتصال سابقاً مع الحكومة وأوصلنا موقفنا بجلاء ووضوح إليها ولكن ليس هناك جديد.

الغد: هل لا تزال الاتصالات واللقاءات مع الجانبين الأوروبي والأميركي مستمرة؟.

مشعل: اتصالاتنا مع الجانب الأوروبي مستمرة وعلى مستويات رسمية وغير رسمية قبل وبعد

وضعنا على قائمة الإرهاب، وذلك انطلاقاً من إدراكهم بأن لا شيء يمكن أن يتمّ في الساحة بعيداً عن حماس باعتبارها مكوناً أساسياً لا بدّ من الحوار والتفاهم معها، ونحن لا مانع لدينا من الحوار مع أي طرف من هذه الأطراف لأننا نحب أن يسمع الآخرون منا وليس عنا، ولدينا ثقة برؤيتنا التي يمكن أن نعرضها على الجميع فنحن أصحاب قضية عادلة ولدينا رؤيتنا الواضحة التي تنطلق من مصلحة شعبنا وحقوقه المشروعة ونستطيع أن ندافع عن هذه الرؤية أمام الجميع.

أما بالنسبة للجانب الأمريكي تجري هناك حوارات مع شخصيات أمريكية ليس لها مواقع رسمية داخل الإدارة الأمريكية ولكن لها مواقع سابقة، وقد أخذوا ضوءاً أخضر من الإدارة الأمريكية قبل الالتقاء بوفد من حركة حماس. إن الاتصالات مستمرة حتى الآن مع كلا الجانبين.

الغد: هل تطرقتم إلى موضوع إغلاق بعض الجمعيات الإسلامية في الخارج وتجميد أرصدتها بحجة دعمها للإرهاب؟.

مشعل: لم نبحث هذا الأمر لأن تلك الجمعيات مستقلة، وليست تابعة لحماس وهم أغلقوا بعض المؤسسات الخيرية في أوروبا وبعض الدول العربية والإسلامية نتيجة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية بحجة دعمها لحماس، وهو أمر غير صحيح بدليل أن بعض الأطراف الأوروبية ذاتها حققت في تلك المسألة ووجدت بعد التدقيق المالي والتفصيلي أن كل التهم باطلة.

إن الموضوع الأساسي الذي جرى الحديث عنه هو مستقبل الصراع العربي الصهيوني ورؤية حماس لنهايات الصراع وما الذي تريده وكنا نعرض رؤيتنا وتصورنا، ونطالب المجتمع الدولي وكل هذه الأطراف إنصافَ شعبنا وأن ترى الوضع وتعترف بالحقيقة، إن وجود الاحتلال هو الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والأمن في المنطقة.

وثيقة رقم ٥٥:

قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية لسنة ٢٠٠٥(٥٥) [مقتطفات]

١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

الفصل الأول

مادة (٢)

١-وفقاً لأحكام هذا القانون، تناط وظيفة الإدارة والإشراف على الانتخابات المحلية بلجنة الانتخابات المركزية.

٢-يكون للجنة الانتخابات المركزية الصلاحيات المنصوص عليها في قانون الانتخابات العامة، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

الفصل الثاني

إدارة الانتخابات

مادة (٣)

١-إعمالاً لأحكام هذا القانون بما يحقق الغاية المقصودة منه، تعتبر لجنة الانتخابات المركزية الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها. وفي سبيل تحقيق ذلك، يناط بلجنة الانتخابات المركزية ما يلي:

أ. اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات إعداداً وتنظيماً وإشرافاً، بما يضمن نزاهتها وحريتها.

ب. تعيين طواقم الدوائر الانتخابية والتسجيل والاقتراع والفرز.

ج. الإشراف على إدارة وعمل الطواقم ومكاتب الدوائر الانتخابية، والعمل على تطبيق أحكام هذا القانون.

د. إصدار بطاقات اعتماد للمراقبين على الانتخابات وتسهيل عملهم.

هـ. تحديد مراكز الاقتراع.

و. إعداد سجلات الناخبين وتحديثها، وفقاً لأحكام القانون.

ز. ممارسة أية صلاحيات تناط بها بموجب أحكام القانون.

٢- يعمل تحت إشراف لجنة الانتخابات المركزية مكتب الانتخابات المركزي، الذي يعتبر الأداة التنفيذية للجنة.

مادة (٤)

١-تجري الانتخابات المحلية في جميع المجالس في يوم واحد، كل أربع سنوات بقرار يصدر من مجلس الوزراء.

٢-إذا كان هناك موجب قانوني لإجراء الانتخابات في مجلس من المجالس في غير اليوم المحدد لإجراء الانتخابات المحلية حسب الفقرة (١) من هذه المادة، تكون ولاية المجلس المنتخب وفق ما يلي:

أ- إذا كانت الفترة المتبقية من مدة ولاية المجلس من تاريخ تحقق الموجب القانوني أكثر من عام، تعتبر فترة المجلس الجديد هي ما تبقى من مدة الولاية المحددة قانوناً.

ب- إذا كانت الفترة المتبقية من مدة ولاية المجلس أقل من عام من تاريخ تحقق الموجب القانوني، تعتبر فترة المجلس الجديد هي عن الفترة المتبقية من الولاية السابقة، ولفترة جديدة لمدة أربع سنوات.

مادة (٥)

للجنة الانتخابات المركزية أن تطلب تأجيل موعد الانتخابات في مجلس أو أكثر من المجالس المحلية لمدة لا تزيد على أربعة أسابيع، إذا اقتضت ذلك الضرورات الفنية وسلامة الانتخابات، ويصدر قرار التأجيل عن مجلس الوزراء.